

دور بعض أنواع النفقات العامة في مصر
في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي

د / السيد فراج السعيد محمد صقر

كلية التجارة - جامعة دمياط

دور بعض أنواع النفقات العامة في مصر

في توزيع وإعادة توزيع الدخل القومي

د / السيد فراج السعيد محمد صقر

كلية التجارة - جامعة دمياط

ملخص البحث

مشكلة البحث : تتمثل مشكلة البحث في أنه ليس من الواضح ما إذا كان بعض أنواع النفقات العامة في مصر تعمل على دعم العدالة في توزيع وفي إعادة توزيع الدخل القومي أم تعمل على دعم التفاوت في توزيع هذا الدخل ؟ .

فرض البحث : يفترض الباحث أن الموازنة العامة للدولة في مصر أصبحت تلعب دوراً هاماً متزايداً في توزيع وفي إعادة التوزيع للدخل القومي . أي في توزيع وفي إعادة توزيع الدخل ما بين الفقراء والفئات محدودة الدخل و الأغنياء والفئات مرتفعة الدخل .

أهداف البحث : سوف يركز الباحث على دور بعض أنواع النفقات العامة للدولة في مصر في توزيع وفي إعادة توزيع الدخل ما بين الفقراء والفئات محدودة الدخل و الأغنياء والفئات مرتفعة الدخل . وهو ما يقتضي من الباحث تحليل المكونات الأساسية للنفقات العامة الواردة بالموازنة العامة للدولة .

أهمية البحث : سوف يساهم البحث في الكشف عن نمط الفكر المالي الذي يحكم تخصيص بعض أهم أنواع النفقات العامة خاصة والسياسة المالية عامة ، وعمّا إذا كانت النفقات العامة للدولة في مصر تعمل على توزيع وإعادة توزيع الدخل لصالح الأغنياء ومرتفعي الدخل . ذلك أن النفقات العامة يجب أن تلعب دوراً محورياً في توزيع وفي إعادة توزيع الدخل المحلي ، وخاصة أن نسبتها إلى الناتج المحلي في مصر خلال فترة الدراسة لا تقل عن (٧٥٧٧% ٢٣١ = ٣٣%) .

منهج البحث : اعتمد الباحث على المنهج الاستنباطي من خلال تناول بعض النظريات والأفكار المتعلقة بأساليب توزيع وإعادة توزيع الدخل من خلال الموازنة العامة للدولة وخاصة من خلال النفقات العامة للدولة . كما اعتمد الباحث على المنهج الاستقرائي من خلال تحليل بعض البيانات المتعلقة ببعض أنواع النفقات العامة ومن خلال بعض الدراسات المالية . كما اعتمد الباحث الأسلوب القياسي وذلك باستخدامه لنموذج قياسي لتحليل العلاقة بين بعض أنواع النفقات العامة وتوزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي .

النتائج والتوصيات : توصل الباحث إلى بعض النتائج التي ضمنها نهاية البحث منها :

(١) أن الموازنة العامة للدولة في مصر قد لعبت دوراً كبيراً في تهميش نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي خاصة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين وحتى نهاية العام المالي (٢٠١٢ / ٢٠١٣) .

(٢) أن ثمة تراجعاً - خلال فترة الدراسة - في دور النفقات العامة للدولة في مصر - من خلال سياسة الدعم - في إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الفقراء ومحدودي الدخل ، ولاسيما أن غالبية هذه الفئات ممن لا يملكون سيارات ولا يملكون مصانعاً ووحدات إنتاجية تستفيد من دعم الطاقة الذي يتحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الدعم .

(٣) أن ثمة نكوصاً في دور الموازنة العامة للدولة في مصر في تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي من خلال الاستثمارات الحكومية (رأس المال الإنتاجي) . ذلك أن ثمة تغييراً في هيكل الاستثمارات الحكومية نحو مزيد من التركيز على مشروعات البنية التحتية Infer-structure من طرق سريعة وكباري ومطارات وموانئ وشبكات تليفون (رأس المال الاجتماعي) ، وهي مشروعات تخدم في المقام الأول الأثرياء ومرتفعي الدخل .

كما توصل الباحث إلى بعض التوصيات منها :

(١) إعادة النظر في فصل سياسة الأجور في القطاع الحكومي عن سياسة الأجور في القطاع العام ، توطئة لتبني سياسة تنوحي تحقيق عدالة توزيع الأجور فيما بين القطاعين الحكومي والعام ، ذلك أن ضعف أداء الإدارة العامة ينسحب على مجمل إدارة عملية التنمية .

(٢) تخفيف الاعتماد على سياسة أذون الخزنة في إدارة الدين العام وفي تمويل العجز المتنامي في الموازنة العامة للدولة ، من خلال زيادة الاعتماد على سندات الخزنة ، وزيادة حجم الضرائب على الدخل العالية من خلال زيادة الحد الأعلى لمعدلات الضريبة التصاعدية .

(٣) فرض ضريبة جديدة تسمى ضريبة الاستغلال على العقارات غير المنتجة ، وخاصة أنه يوجد ما لا يقل عن مليون وحدة سكنية على مستوى الجمهورية غير مستغلة ، بل وألاف من الأقدنة غير المستغلة . ذلك أن هذه الضريبة ستحقق العديد من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية .

مكونات البحث : يقسم الباحث هذه الدراسة إلى مقدمة و إلى مبحثين هما :

المبحث الأول : دور النفقات العامة للدولة في تحقيق التوازن الاجتماعي في البلدان المتخلفة .

المبحث الثاني : دور النفقات العامة في مصر في تحقيق التوازن الاجتماعي خلال الفترة من العام المالي ١٩٩٠ / ١٩٩١ حتى العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

المبحث الثالث : نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين بعض أنواع النفقات العامة وتوزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي .

المقدمة : لا شك أن الفكر المالي الحديث قد أناط بالدولة دوراً جديداً تمثل في تدخلها - من خلال السياستين المالية والنقدية أساساً - في النشاط الاقتصادي ، وذلك لتحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي في الدول الرأسمالية المتقدمة ، وإنجاز مشروع التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد المتخلفة . وتأتي السياسة المالية على رأس السياسات الاقتصادية التي تتوخى تحقيق هذين النوعين من التوازن ، وتتوخى ، أيضاً ، بلوغ التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

بيد أن الفكر المالي الكلاسيكي قد رفض أي دور للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي وفي تحقيق التوازن الاجتماعي . فالتوازن الاقتصادي يتحقق - وفقاً لمنطق هذا الفكر - تلقائياً عند مستوي التوظيف الكامل للموارد . كما أن آليات السوق الحر - المنافسة الكاملة وحافز الربح وجهاز الأسعار - تضمن توزيع الدخل القومي بين أصحاب خدمات عناصر الإنتاج توزيعاً يتساوى مع الإنتاجية الحدية لكل عنصر من هذه العناصر . كما تضمن هذه الآليات نفسها سريان مستويات أسعار للسلع تعكس تكاليفها الحدية من ناحية ومنافعها الحدية من ناحية أخرى .

فالعدالة في توزيع الدخل القومي - وفقاً لمنطق هذا الفكر - تجد أساسها الموضوعي في واقع الإنتاجية الحدية لكل عنصر من عناصر الإنتاج . فكلما أراد صاحب عنصر الإنتاج زيادة نصيبه من الدخل القومي ، وجب عليه زيادة إنتاجه الحدية ، توطئة لزيادة حصته في الناتج القومي .

والحقيقية أن العدالة الموضوعية في توزيع الدخل القومي التي تحدث عنها الفكر الاقتصادي الكلاسيكي ، قد اصطدمت بواقع الأزمات الاقتصادية التي أصابت الدول الرأسمالية المتقدمة ، وخاصة أزمة الكساد العظيم . فقد أوضح جون ماينارد كينز - عند تناوله لنظريته في الاستهلاك - أن اتجاه الميل الحدي للاستهلاك إلى التناقص في الأجل الطويل ، وما يترتب عليه ذلك من تناقص في أحد المكونات

الأساسية للطلب الفعلي ، وهو الاستهلاك الخاص ، إنما يتضمن نمطاً من أنماط التوزيع يفرض بالضرورة إلى الأزمات الاقتصادية .

ولاشك أن كينز - بهذا تناول - قد أعاد إلى بؤرة البحث والتحليل الاقتصادي لب القضية التي شغلت كبار الاقتصاديين الكلاسيك - أمثال ديفيد ريكاردو وروبرت مالتس - وهي أثر توزيع الناتج القومي على التراكم الرأسمالي ، وبالتالي على النمو . ومن ثم يكون كينز قد أكد على أن أساس الأزمة الاقتصادية التي تصيب الاقتصاديات الرأسمالية المتقدمة هو أساس اجتماعي متأصل في بنيان علاقات التوزيع التي هي نمط من أنماط العلاقات الاجتماعية .

ويرى الباحث ضرورة الوقوف على دور الموازنة العامة للدولة في مصرفي تحقيق التوازن الاجتماعي . ويقصد بالتوازن الاجتماعي تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، سواء فيما يسمى التوزيع الأولي للدخل أو التوزيع النهائي للدخل.

ذلك أن التوزيع الوظيفي للدخل قد شهد تراجعاً نسبياً خلال الفترة من عام (١٩٨١ حتى عام ٢٠١١) فقد بلغ متوسط نصيب الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي (٣٤,١٣ %) خلال الفترة من عام (١٩٨١ حتى عام ١٩٩٠) ، كما بلغ هذا المتوسط (٢٦,١٥ %) خلال الفترة من عام (١٩٩١ حتى عام ٢٠٠٠) ، في حين بلغ (٢٧,٨ %) خلال سنوات الفترة من عام (٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧) ، ليستقر عند متوسط (٢٧,٥ %) خلال العامين (٢٠١٠ - ٢٠١١) ، كما أن نصيب أفقر (٤٠ %) من السكان قد انخفض من (٢٣ %) من الدخل في عام (١٩٨٢ / ١٩٨١) إلى (١٨,٨ %) في عام (٢٠٠٠ / ١٩٩٩) ثم إلى (٢٠,٣ %) في عام (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) (١).

ومن ثم كان من الضروري أن تتصدي السياسة المالية ، وخاصة من خلال سياسة النفقات العامة للدولة ، لحد من هذا التراجع في نصيب متسلمي الأجور وفي نصيب الفئات الأشد فقراً في المجتمع المصري من الناتج المحلي الإجمالي .

(١) - د . إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ ، ص ٥٢٦ وما بعدها .
- د . سمير رضوان ، سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر ، مركز المعلومات ودعم القرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠١١ ، ص ٤ وما بعدها .

المبحث الأول

دور النفقات العامة للدولة في تحقيق

التوازن الاجتماعي في البلدان المتخلفة

لا شك أن المهمة الأساسية للسياسة المالية في البلدان المتخلفة تختلف عنها في الدول المتطورة . فإذا كانت هذه المهمة تتركز في الدول المتطورة في التغلب على مضار الدورة الاقتصادية - من كساد وتضخم - ، فإنها بالإضافة إلى ذلك تتركز في المساهمة الفعالة في انجاز مشروع التنمية في البلدان المتخلفة . ومن ثم فإن سياسة النفقات العامة يجب ، بدورها ، كسياسة فرعية من السياسة المالية للدولة ، أن تستلهم انجاز مشروع التنمية بكافة محاوره .

وإذا كان دور النفقات العامة للدولة يمكن أن يتوخى كلاً من محور تحقيق التوازن الاقتصادي - من خلال التأثير على كل من قوى العرض الكلي وقوى الطلب الكلي أي من خلال التأثير في كل من الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي وفي الناتج القومي (الدخل القومي) وفي الطلب الفعلي - ومحور تحقيق التوازن الاجتماعي - من خلال التأثير في توزيع (التوزيع الأولي للدخل) وفي إعادة توزيع الدخل (التوزيع النهائي للدخل) ، فإننا سوف نحاول تناول المحور الثاني فقط في هذا البحث .

أثر النفقات العامة في توزيع الدخل وفي إعادة توزيع الدخل والناتج القوميين (٢)

يلاحظ أن هناك مدخلين لدراسة توزيع الدخل القومي بين عوامل الإنتاج التي تسهم في العملية الإنتاجية هما :

(١) : التوزيع الأولي للدخل .

(٢) : التوزيع النهائي للدخل .

(٢) - د . السيد عبد المولى : المالية العامة ، الجزء الأول ، الأدوات المالية ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

د . محمود رياض عطية : موجز في المالية العامة ، ١٩٦٩ .

(١)

التوزيع الأولي للدخل

يقصد بالتوزيع الأولي للدخل ذلك التوزيع الذي يجري خلال مساهمة عوامل الإنتاج في العملية الإنتاجية . ويتحدد التوزيع الأولي للدخل القومي في الاقتصاديات الرأسمالية بين مختلف العناصر والقوى التي تسهم في العملية الإنتاجية طبقاً لقواعد معينة (قوانين العرض والطلب في أسواق عوامل الإنتاج) .

وتشارك الدولة في هذا التوزيع الأولي Primary Distribution للدخل القومي عن طريق نفقاتها العامة الفعلية . ذلك أن هذه النفقات تؤدي إلي توزيع دخول جديدة علي المستفيدين منها مقابل ما يقدمونه من إنتاج جديد ممثلاً في خدماتهم أو في السلع التي يقدمونها للدولة .

علاوة على ذلك يمكن للدولة أن تؤثر على صورة التوزيع الأولي للدخل القومي عن طريق تدخلها لتحديد أسعار خدمات عناصر الإنتاج من أجور wages وريع Rent وأرباح Profits وفوائد Interests أو عن طريق تحديدها لأسعار المنتجات ، مما يضعف من تفاعل قوى العرض والطلب ، ومن ثم يضعف من إتمام التوزيع الأولي وفقاً لهذه القوى .

يمكن القول ، إذاً ، أن الدولة يمكنها التأثير في التوزيع الأولي للدخل القومي - من خلال النفقات العامة - بثلاث طرق هي :

(١) النفقات العامة الحقيقية .

(٢) تحديد أسعار خدمات عوامل الإنتاج .

(٣) تحديد أسعار المنتجات .

(٢)

التوزيع النهائي للدخل

يقصد بالتوزيع النهائي للدخل ذلك التوزيع الذي يجري بين أفراد المجتمع بعيداً عن العملية الإنتاجية .
فبالإضافة إلى تدخل الدولة في التوزيع الأولي ، أي في توزيع الدخل القومي بين المنتجين ، فإنها تلجأ
أيضاً إلى إدخال تعديلات على هذا التوزيع الأولي ، أي تلجأ إلى توزيع الدخل القومي مرة ثانية بين
المستهلكين ، وهذا هو ما يعرف بـ " التوزيع بين المستهلكين " أو " التوزيع النهائي " . سواء من خلال
النفقات العامة التحويلية (المباشرة وغير المباشرة) أو من خلال تحديد أسعار المنتجات .

ويلاحظ أن دور الدولة في توزيع الدخل القومي ليس مقصوراً على أثر النفقات وحدها . ذلك أن الدولة
يمكنها أن تمارس آثاراً توزيعية من خلال الإيرادات العامة كذلك . كما يمكنها أيضاً أن تمارس مثل هذه
الآثار التوزيعية خلال أدوات غير مالية ، ومثلها القرارات الإدارية المباشرة التي تحدد أسعار خدمات
عوامل الإنتاج ، أو أسعار المنتجات .

وثمة عدد من الملاحظات الهامة على التحليل الوارد أعلاه (٣) :

(١) أن الصورة الكاملة لإعادة توزيع الدخل القومي تتوقف إذن على أثر كل من النفقات العامة
والإيرادات العامة والقرارات المباشرة المعدلة لأثمان المنتجات .

(٢) أن النفقات العامة تؤثر في التوزيع الأولي للدخل القومي (كنفقات حقيقية) ، وتؤثر أيضاً في
إعادة توزيعه (كنفقات تحويلية) . هذا بينما يقتصر أثر الضرائب على إعادة توزيع الدخل القومي .

(٣) أن تحديد مكافآت عوامل الإنتاج يدخل في التوزيع الأولي ، بينما يدخل تحديد أثمان المنتجات
الأخرى ، عن طريق تحديدها للأرباح في التوزيع الأولي ، ويدخل أيضاً ، عن طريق تحديد الدخول
الحقيقية للمستهلكين ، في إعادة التوزيع (التوزيع النهائي) .

(٣) - د . عاطف صدقي ، د . محمد أحمد الرزاز : المالية العامة ، ١٩٨٢ . د . محمود رياض عطية :
موجز في المالية العامة ، ١٩٦٩ .

- د . رفعت المحجوب : المالية العامة ، مكتبة النهضة

الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .

- د . رفعت المحجوب : ثلاث سياسات مالية ، دراسة في

تطور السياسة المالية ، مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٦٤ .

والحقيقة أنه في ظل توزيع الدخل القومي بين الفئات الاجتماعية في ظل قوى العرض والطلب في السوق ، وجدت بعض الفئات التي يتمتع بعضها بدخول و ثروات كبيرة توفر لها جل العناصر المادية الحياة ، كما وجدت فئات أخرى تحصل بالكاد على دخل يسد رمقها . وهو ما قد يفضي إلى هشاشة التوازن الاجتماعي ، بل وقد يفضي إلى إعاقة التطور الاقتصادي .

فهل يمكن لنا استخدام سياسة النفقات العامة للتخفيف من مضار هذا التفاوت الكبير في توزيع الدخل القومي بين الفئات المختلفة في المجتمع ؟ .

بيد أنه قبل الولوج في الإجابة عن هذا السؤال ، يجدر بنا أن نثير العوامل التي تحض على العمل لتقليل الفروق الكبيرة بين دخول الفئات الاجتماعية المختلفة ، من خلال إعادة توزيع الدخل والثروات بينها . إذ ذهب بعض كتاب المالية العامة إلى أن أفضل سياسة للنفقات العامة هي تلك التي يكون من طبيعتها أن تخفف من التفاوت الكبير في توزيع الدخل والثروات .

ونؤكد على أنه كلما زادت سيطرة الدولة علي عملية التوزيع الأولي للدخل القومي ، وخاصة عندما تتسع ملكية الدولة لعناصر الإنتاج ، قلت - علي الأقل من الناحية النظرية - أهمية سياسة إعادة التوزيع . فعملية إعادة التوزيع تتم بسبب عدم الرضا عن صورة التوزيع الأولي للدخل ، الذي يتم عادة تحت ضغط تأثير قوي السوق . أما في حالة سيطرة الدولة على التوزيع الأولي للدخل ، وهذا ما يحدث في الدول الاشتراكية عادة ، تلك الدول التي تستطيع في هذه المرحلة أن تقوم بتوزيع الدخل بالصورة التي تتفق وسياستها الاجتماعية والاقتصادية .

المبحث الثاني

دور النفقات العامة في مصر في تحقيق التوازن الاجتماعي

خلال الفترة من العام المالي ١٩٩٠ / ١٩٩١ حتى العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢

كان من أهم شروط صندوق النقد الدولي عند تعاقد مع الحكومة المصرية على تنفيذ برنامج الاستقرار الاقتصادي - ذلك البرنامج الذي بدأ تنفيذه منذ بداية عام ١٩٩١ وامتد حتى عام ١٩٩٩ - هو تخفيض عجز الموازنة العامة للدولة من خلال زيادة وإعادة هيكلة الإيرادات العامة وكذلك تخفيض وإعادة هيكلة النفقات العامة ، مع ضرورة تمويل العجز المالي من خلال موارد مالية حقيقية (المدخرات المحلية والأجنبية) .

والحقيقية أن استجابة مصر لشروط صندوق النقد الدولي ، كانت مصحوبة ببعض التغيرات الهيكلية العميقة التي غيرت من أولويات Priorities السياسة المالية للدولة منها :

(أ) أن الدين العام المحلي Domestic Public Debt - الذي تم تمويل جزء منه من خلال البنوك الخاصة والبنوك الأجنبية ورأس المال الأجنبي غير المباشر - قد أخذ في التضخم ، في حين أخذ الدين العام الخارجي في الثبات النسبي تقريباً وأن أخذ في التزايد في السنتين الأخيرتين (٢٠١٠/٢٠١١ ، ٢٠١١/٢٠١٢) .

(ب) أن صندوق النقد الدولي لم يعد يري في عجز الموازنة العامة للدولة خطراً كبيراً على معدل التضخم أو على ميزان المدفوعات ، ما دام أن هذا العجز أصبح يمول من خلال موارد مالية حقيقية .

(ج) أن ثمة تغييراً مثيراً في هيكل النفقات العامة للدولة سوف تكشف عنه هذه الدراسة .

(د) أن ثمة تغييراً في أسباب العجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة .

بيد أن كل ذلك قد أفضى إلى أن السياسة المالية في مصر ، ومن ثم الموازنة العامة للدولة قد تغير دورها وتأثيرها ، سواء على صعيد تحقيق التوازن الاقتصادي (فقد نشطت برامج الخصخصة وانخفض الاستثمار العام بشقيه : الاستثمار الحكومي واستثمار قطاع الأعمال العام ، مع فصل موازنة الأخير عن الموازنة العامة للدولة بداية من العام المالي ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، ونشط ما يسمى الاستثمار المالي علي حساب الاستثمار الحقيقي ، وذلك في خضم التنامي الكبير في العجز المالي) أو على صعيد

تحقيق التوازن الاجتماعي (من خلال استخدام سياسة الإيرادات العامة وسياسة النفقات العامة بما لا يتناسب وأولويات بلوغ العدالة الاجتماعية و تحقيق تكافؤ الفرص بين غالبية أفراد المجتمع) .

ويلاحظ ، بداية ، أن نسبة النفقات العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر قد بلغت (٣٣,٥ %) في يونيو ٢٠١٢ ، بعد أن كانت (٤١,٤ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ . كما أن نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغت (٨٢,٣ %) في يونيو من العام ٢٠١٢ ، بعد أن كانت (٨٠,٣ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، وهو ما يعني أن الدين العام المحلي فقط (وليس كل الدين العام) قد تخطى حد الأمان (٦٠ %)^(٤) ، وأصبح يشكل خطراً على كل من العدالة الاجتماعية والتنمية الاقتصادية . ورغم أن نسبة الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي لم تتغير تغيراً يذكر ما بين هاتين السنتين الماليتين ، فإن نسبة فوائد الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد تضاعفت خلال هذه الفترة ، كما سنرى في الصفحات القادمة . وكل ذلك ، لاشك ، يعكس مدى عمق تدخل الدولة - من خلال نفقاتها وموازنتها العامة - في الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مصر ، وذلك رغم تراجع الدور التداخلي للدولة - من خلال النفقات العامة - في الحياة الاقتصادية والاجتماعية .

ولكن ما حقيقة هذا الدور التداخلي للدولة ، من خلال النفقات العامة ، وخاصة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين ، تلك البداية التي واكبت تنفيذ عدد من برامج الاستقرار والتكيف الهيكلي التي أزرها كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ؟ . هل هذا الدور كان يستهدف بلوغ التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي وإنجاز مشروع التنمية ؟ أم أنه دور استهدف أغراضاً غير ذلك ؟

إن الإجابة على مثل هذا التساؤل تتطلب تحليل بعض البيانات والأرقام الواردة بالموازنة العامة للدولة . مع العلم أن ميزانيات هيئات وشركات قطاع الأعمال العام قد انفصلت عن الموازنة العامة للدولة اعتباراً من العام المالي ١٩٨٩ / ١٩٩٠ . ومن ثم سوف نتناول هنا دور النفقات العامة الواردة في الموازنة

(٤)

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عدد سبتمبر ، ٢٠١٢ .

- د. محمد عبد الحليم عمر ، الدين العام : المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر ، ندوة " إدارة الدين

العام " ، ٢٧ / شوال ١٤٢٤ هـ - ٢١ / ديسمبر ٢٠٢٣ م ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

العامّة الموحدة للدولة (موازنة الجهاز الإداري والهيئات الخدمية وهيئة السلع التموينية وبنك الاستثمار القومي وصناديق التأمينات والمعاشات) في استهداف أو عدم استهداف بلوغ التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي وانجاز مشروع التنمية . ولذلك سنتناول - من أجل محاولة الإجابة على هذا التساؤل - المكونات الأربعة التالية من مكونات النفقات العامة للدولة وهي :

أولاً : الأجور . ثانياً : الدعم . ثالثاً : فوائد الدين العام المحلي . رابعاً : الاستثمارات .

ذلك أن كلاً من الأجور والدعم يمثلان بندين من البنود الأساسية التي تشتمل على آلية هامة من آليات توخي تحقيق العدالة الاجتماعية . فجزء من مخصصات الأجور ، لأشك ، يستهدف بلوغ أغراض اجتماعية مثله مثل الدعم الذي يخصص جزء منه لتوخي ضرورات تحقيق العدالة الاجتماعية ، كما يخصص جزء منه ، أيضاً ، لتوخي أسباب سياسية وحزبية ودعائية . ومن ثم سوف نعالج - رغم هذا - كلاً منهما كأداة من أدوات تحقيق العدالة الاجتماعية . وما الاتجاهات التي تتادي بتحقيق التقارب convergence بين مستويات الأجور والمرتبات الواردة بالموازنة العامة للدولة ، من خلال وضع حد أدنى وحد أعلى للأجور والمرتبات ، إلا محاولة لتأكيد دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التوازن الاجتماعي من خلال السياسة الأجرية التي تتبعها الموازنة العامة للدولة . أي من خلال ما يسمى التوزيع الأولي للدخل .

ويلاحظ أنه بينما تدخل السياسة الأجرية للنفقات العامة الحقيقية فيما يسمى التوزيع الأولي للدخل ، تدخل سياسة الدعم - من خلال ما يسمى النفقات العامة التحويلية - في التوزيع النهائي للدخل .

أما فوائد الدين العام المحلي - ذلك الدين الذي أخذ يتضخم على نحو مثير منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين وحتى الآن - فأصبحت تشكل نوعاً من أنواع النفقات المالية التحويلية ذات العبء المتزايد على الموازنة العامة للدولة . ولاسيما أن النسبة الأكبر من قيمة الدين العام المحلي تستخدم في تمويل نفقات عامة استهلاكية أوفي سداد بعض الديون العامة المحلية التي حل أجل استحقاقها أو فيهما معاً . بيد أن هذا النوع من التحويلات له شأن خاص يتمثل في أنه يعيد توزيع الدخل لصالح مالكي الأموال السائلة . أي أن مفعوله يعمل ، تقريباً ، عكس المفعول المستهدف من الأجور ومن الدعم . وهذا اتجاه يجد تشجيعاً له من لدن المدرسة النقدية ، ومن أسياعها مثل صندوق النقد الدولي .

يبقى الاستثمار ، ويمكن القول أنه الأداة الوحيدة الواردة بالموازنة العامة للدولة التي تتوخي - مباشرة - تحقيق التوازن الاقتصادي والحفاظ على حد أدنى من جهود التنمية - وخاصة في قطاعات التعليم والصحة والتدريب والتأهيل - الممولة من خلال الموازنة العامة للدولة . مع العلم أن ميزانيات هيئات

وشركات قطاع الأعمال العام قد انفصلت عن الموازنة العامة للدولة اعتباراً من العام المالي ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، كما سبق وأن ذكرنا .

كما أن الباحث سوف يتناول ، أيضاً ، دور سياسة الدين العام المحلي في إعاقة كل من النمو الاقتصادي وتحقيق العدالة الاجتماعية ، وذلك من خلال دمج هذه السياسة في سياسة العجز المالي وفي سياسة النفقات العامة ، وذلك على الرغم أن الموارد المالية المتأتية من خلال اقتراض الحكومة من الداخل تدخل ، عادة ، في باب الإيرادات العامة للدولة . فقد أصبح تضخم الدين العام سبباً من أسباب تضخم النفقات العامة للدولة ، وبالتالي سبباً من أسباب تنامي وتضخم العجز المالي . كما أن العجز المالي قد أصبح بدوره يستلزم زيادة وتضخم الدين العام المحلي .

بيد أن زيادة الدين العام المحلي قد أصبحت تفرض قيوداً على النمو الاقتصادي من خلال مساهمتها في امتصاص المدخرات المحلية ، ومن ثم دورها في زيادة أسعار الفائدة زيادة تتخطى - كثيراً - مثلتها في الخارج ، وهو ما فرض بدوره ضغوطاً على الاستثمار الحقيقي في الاقتصاد المصري . ومن ثم تخفيض المعدل الممكن للنمو الاقتصادي في مصر .

كما أن سياسة الدين العام المحلي قد أصبحت تفرض قيوداً على تحقيق العدالة الاجتماعية ، وعلى توزيع الدخل محلياً وخارجياً ، من خلال تنامي نصيب فوائد الدين العام المحلي سواء كنسبة من النفقات العامة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي . فقد أصبحت أذون وسندات الخزنة وسيلة ذات مغنم كثيرة لرأس المال المالي المحلي والأجنبي .

وسوف يتناول الباحث هذه الدراسة في بعد زمني يتراوح من العام المالي ١٩٩٠ / ١٩٩١ حتى العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

ويوضح الجدول التالي رقم (١) تطور هذه المكونات خلال هذه الفترة . ورغم ذلك فإن دواعي المقارنة تتطلب الرجوع قليلاً إلى عام ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، وإلى عام ١٩٨٩ / ١٩٩٠ .

جدول رقم (١)

تطور الإيرادات والنفقات العامة خلال الفترة

من عام ١٩٨٨/١٩٨٩ حتى عام ٢٠١٢ / ٢٠١١ القيمة بالمليون جنيهاً

الاستثمارات	الدعم	الأجور	فوائد الدين العام المحلي	الناتج المحلي الإجمالي	النفقات العامة	الإيرادات العامة	السنة نهاية يونيو
(٧)	(٦)	(٥)	(٤)	(٣)	(٢)	(١)	
٨٦٤٣	٣٧٨٩	٥٢٢٤,٩	٢٤٧١,٩	٧٣٠٠٠	٣٠٢٢٠,١	١٨٣٧٣	١٩٨٩
٩٨٠٣	٤٤١٠	٦٠٦٤,٢	٢٩٦٨,٧	٩١٦٠٠	٣٥٦٠٨,١	٢١٨٧٦,٩	١٩٩٠
١٠١٧٨	٥٥٦٦	٧٠٨٩,٤	٤٠٦٩,٤	١٠٩٧٠٠	٤٦١٨٤	٣٠٧١٠	١٩٩١
١١٣٦٥	٧٢٣٧	٨٢٠٠	٦٣٠٠	١٣١١٠٠	٤٩٨١٨	٤٠٦٨٠	١٩٩٢
١١٠٩٧	٤٠٤٧	٩٨٠٣	٩٣١٥	١٤٦٢٠٠	٥٧٧٤٩	٤٦٧٠٣	١٩٩٣
١٠٦٥٩	٣٢٦٥	١١٠٩٦	١١٨١٦	١٦٣٠٠٠	٥٦٢٦٤	٥٢٥٦٧	١٩٩٤
١١٢٩٩	٣٨١٨	١٢١٥٩	١١١٧٧	١٩١٠٠٠	٥٨٢٥٦	٥٥٧١٩	١٩٩٥
١٢٥٨١	٤٣٣١	١٤٠١٦	١٢٢٣١	٢١٤٢٠٠	٦٣٨٨٩	٦٠٨٩٣	١٩٩٦
١٤٠٧٠	٤١٣٤	١٥٣٦٨	١٢٣٣٧	٢٣٩٥٠٠	٦٦٨٢٦	٦٤٤٩٨	١٩٩٧
١٥٦٣٥	٤١٦١	١٧٠٢٥	١٢٢٨٩	٢٦٢٠٠٠	٧٠٧٨٣	٦٧٩٦٣	١٩٩٨
١٥٣٢١	٤٤٩٨	١٨٨٣٣	١٤٠٨١	٢٨٣٠٠٠	٨٦٠٠٩	٧٣٢٧٩	١٩٩٩
٢٦١٢٥	٥٤٠١	٢١٦٥٧	١٦٨٠٠	٣١٨٠٠٠	٩٥٠٩٦	٧٩٤١٦	٢٠٠٠
20692	5831.5	٢٨٢٣٨	١٩٠٧٤	٣٥٨٧٠٠	104380	91729	٢٠٠١
١٥٢٦٠	٦٢٦٢	٣١٨٧١	٢٠٠٧٥	٣٨١٧٠٠	١١٣٦٦٥	١٠٤٠٤٢	٢٠٠٢
١٦٥٦٠	7321	٣٣٥٤٩	٢٣٤٩٧	٤١٧٠٠٠	١٢٥٤٩٧	١١٥٥٥١	٢٠٠٣
١٨٣٢٢	8342	٣٥٥٠٠	٢٧٧٤٣	٤٨٥٣٠٠	١٤١٩٤٩	١٣٠٢٠٢	٢٠٠٤
٢٣٣٠٠	٢٩٧٠٠	٤١٥٠٠	٢٩٧٧٨	٥٣٨٥٠٠	١٧٠٨٩٠	١٣٣١٣٠	٢٠٠٥
٢١٢٠٠	٦٨٨٠٠	٤٦٧٠٠	٣٣٩٩٢	٦١٧٧٠٠	٢٣٦٣٠٠	١٦١٥٠٠	٢٠٠٦
٢٥٥٠٠	٥٨٤٠٠	٥٢٢٠٠	٤٤٦٨٧	٧٤٤٨٠٠	٢٥١٠٠٠	١٨٨٨٠٠	٢٠٠٧
٣٤٢٠٠	٩٢٤٠٠	٦٢٨٣٨	٤٦٧٩١	٨٩٦٦٠٠	٢٩٣٧٠٠	٢٢٣٨٠٠	٢٠٠٨
٤٣٤٠٠	١٢٧١٠٠	٧٦١٤٧	٤٩٢١٢	١٠٤٢,٢	٣٧٤٧٠٠	٢٨٤٨٠٠	٢٠٠٩
٤٨٤٠٠	١٠٣٠٠٠	٨٥٣٦٨	٦٩٤٩٣	١٢٠٦,٦	٣٩٥٥٠٠	٢٧١٤٠٠	٢٠١٠
٣٩٨٨٠	١٢٣١٠٠	٩٦٣٠٠	٨١٦٦١	١٣٧١,١	٤٣٤٠٠٠	٢٧١٠٠٠	٢٠١١
٣٦٠٠٠	١٥٠٢٠٠	١٢٢٨٠٠	١٠١٠٢٣	١٥٧٥,٥	٤٧٤٠٠٠	٣٠٨٢٠٠	٢٠١٢

المصدر :

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .
- البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .
- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- وزارة المالية ، الحساب الختامي ، سنوات مختلفة

ولكن حتى يتسنى لنا الاستفادة من البيانات الواردة بالجدول السابق ، وإجراء المقارنات ، توطئة للوصول لمؤشرات معينة ، يصبح من الضروري تحويل بيانات هذا الجدول إلى نسب مالية معينة . ويوضح الجدول التالي رقم (٢) هذه النسب المالية .

جدول رقم (٢)

تطور بعض النسب المالية (٢٠١٢/١٩٨٩) نسبة مئوية

السنة نهاية يونيو	فوائد/ إيرادات *	فوائد/ نفقات	فوائد / ناتج *	أجور/إيد رادات	أجور/ نفقات	أجور/ ناتج	دعم / إيرادات	دعم / نفقات	دعم / ناتج	استثمار/ ايرادات	استثمار/ نفقات	استثمار/ ناتج
١٩٨٩	١٣,٥	٨,٢	٣,٤	٢٨,٤	١٧,٣	٧,١٣	٢٠,٦	١٢,٥	-	٤٧	٢٨,٦	-
١٩٩٠	١٣,٦	٨,٤	٣,٣	٢٧,٧	١٧	٦,٦٢	٢٠,١	١٢,٤	٤,٥	٤٣,٩	٢٧,٥	١٠,٧
١٩٩١	١٣,٣	٨,٨	٣,٧	٢٣,١	١٥,٤	٦,٤٦	١٨,١	١٢	٥	٣٣,١	٢٢	٩,٢٧
١٩٩٢	١٥,٥	١٢,٦	٤,٨	٢٠,١	١٦,٥	٦,٢٥	١٧,٨	١٤,٥	٥,٥	٢٧,٩	٢٢,٨	٨,٦٦
١٩٩٣	٢٠	١٦,١	٦,٤	٢١	١٧	٦,٧	٩	٧	٢,٧	٢٣,٨	١٩,٢	٧,٥٩
١٩٩٤	٢٢,٥	٢١	٧,٢٥	٢١,١	١٩,٧	٦,٨	٦,٢	٥,٨	٢	٢٠,٣	١٨,٩	٦,٥٣
١٩٩٥	٢٠,١	١٩,٢	٥,٨٥	٢١,٨	٢٠,٩	٦,٥٥	٦,٩	٦,٦	١,٩٩	٢٠,٣	١٩,٤	٥,٩
١٩٩٦	٢٠,١	١٩,١٥	٥,٧	٢٣	٢١,٩	٦,٥٤	٧,١	٦,٨	١,٢	٢٠,٧	١٩,٧	٥,٨
١٩٩٧	١٩,١	١٨,٥	٥,١٥	٢٣,٨	٢٣	٦,٤١	٦,٤	٦,٢	١,٢	٢١,٨	٢١	٤,١٥
١٩٩٨	١٨,١	١٧,٤	٤,٧	٢٥	٢٤,١	٦,٤٩	٦,١	٥٩	١,٥٨	٢٣	٢٢	٥,٩٦
١٩٩٩	١٩,٢	١٦,٤	٤,٩	٢٥,٧	٢١,٩	٦,٦٥	٦,٢	٥,٢	١,٥٩	٢٠,٩	١٧,٨	٨,٩٦
٢٠٠٠	٢١,١٥	١٧,٧	٥,٣	٢٧,٣	٢٢,٨	٦,٨١	٦,٨	٥,٧	١,٦٩	٣٢,٩	٢٧,٥	٨,٢
٢٠٠١	20.2	17.7	٥,٧	28.95	25.4	٧,٥٣	6.4	5.6	1.7	47.6	29.45	6.1
٢٠٠٢	١٩,٣	١٧,٧	٥,٦٦	٣٠,٦	٢٨	٧,٩	٦	٥,٥	١,٧	١٤,٧	١٣,٤	٤
٢٠٠٣	٢٠,٣	١٨,٧	٦,٢	٢٩	٢٦,٧	٨,٣٥	٦,٣	٥,٨	١,٧	١٤,٣	١٣,٢	٤
٢٠٠٤	٢١,٣	١٩,٥	٦	٢٧,٣	٢٥	٧,٣	٦,٣	٥,٨	١,٧	١٤,١	١٢,٩	٣,٨
٢٠٠٥	٢٢,٤	١٧,٤	٦	٣١,٢	٢٤,٣	٧,٥	٢٢,٣	١٧	٥,٤	١٧,٥	١٣,٦	٤,٣
٢٠٠٦	٢١	١٤,٤	٥,٩	٢٨,٩	١٩,٨	٧,٤٢	٤٢	٢٩,١	١١,١	١٣,١	٩	٣,٤
٢٠٠٧	٢٣,٧	١٧,٨	٦,٣	٢٧,٦	٢٠,٨	٦,٥	٣٠,٩	٢٣,٣	٧,٤	١٣,٥	١٠,٢	٣,٤
٢٠٠٨	٢٠,٩	١٦	٥,٥	٢٨,١	٢١,٤	٦,٧	٤١	٣١,٥	١٠,٣	١٥,٣	١١,٦	٣,٨
٢٠٠٩	١٧,٣	١٣,١	٤,٧	٢٦,٧	٢٠,٣	٧,٣	٤٤,٦	٣٣,٩	١٢,٢	١٥,٢	١١,٦	٤,٢
٢٠١٠	٢٥,٧	١٧,٦	٥,٨	٣١,٥	٢١,٦	٧,١	٣٧,٩	٢٦	٨,٥	١٧,٨	١٢,٢	٤
٢٠١١	٣٠,١	١٨,٧	٦	٣٥,٥	٢٢	٧	٤٥,٤	٢٨,١	٩	١٤,٧	٩,١	٢,٩
٢٠١٢	٣٢,٨	١٩,٨	٦,٤	٣٩,٨	٢٦	٧,٨	٤٨,٧	٣١,٧	٩	١١,٧	٧,٥	٢,٣

المصدر :

- قام الباحث بتقدير هذه النسب الواردة بالجدول رقم (٢) اعتماداً على البيانات الواردة بالجدول السابق رقم (١)

* يقصد بالفوائد هنا فوائد الدين العام المحلي فقط . ويلاحظ أنه بداية من العام ٢٠٠١ أصبحت مخصصات التأمينات الاجتماعية تدمج في بند الأجور الوارد بالموازنة العامة للدولة .

ويتضح من قراءة النسب المالية الواردة بالجدول السابق رقم (٢) ما يلي :

١ - أن نسبة فوائد الدين العام المحلي إلى الإيرادات العامة قد ازدادت من (١٣,٥ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، وذلك قبل فصل ميزانيات هيئات وشركات قطاع الأعمال العام عن الموازنة العامة للدولة اعتباراً من العام المالي ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، كما سبق وأن ذكرنا ، إلى (٢٠,١ %) في العام المالي ١٩٩٤ / ١٩٩٥ ، ثم أخذت في التقلب حول نسبة بلغت في المتوسط (٢٠ %) خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠٠٩ ، لترتفع بشدة إلى (٢٥,٧ %) في عام ٢٠١٠ وإلى (٣٠,١ %) في عام ٢٠١١ ثم إلى (٣٢,٨ %) في عام ٢٠١٢. ومن ثم تكون هذه النسبة قد بلغت أكثر من الضعف في نهاية الفترة مقارنة بما كانت في بداية الفترة .

فبعد أن كان نصيب فوائد الدين العام المحلي إلى الإيرادات العامة لا يزيد عن (١٣,٥ %) في بداية الفترة ، فإن هذا النصيب قد أصبح يبتلع (٣٢,٨ %) من الإيرادات العامة للدولة . أي أن ثلث الدخل الحكومي (الإيرادات العامة) تقريباً قد أصبح ينفق على فوائد الدين العام المحلي . تلك الفوائد التي تمثل جزءاً من النفقات العامة المالية التحويلية . وهذه النسبة يجب أن تؤخذ في الحسبان عند تقييم دور الإيرادات العامة للدولة في توزيع وفي إعادة توزيع الدخل القومي .

٢ - أن نسبة فوائد الدين العام المحلي إلى النفقات العامة قد ازدادت من (٨,٢ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ ، وذلك قبل فصل ميزانيات هيئات وشركات قطاع الأعمال العام عن الموازنة العامة للدولة اعتباراً من العام المالي ١٩٨٩ / ١٩٩٠ إلى (١٩,٢ %) في العام المالي ١٩٩٤ / ١٩٩٥ ، لتأخذ في التقلب حول نسبة (١٧,٥ %) في المتوسط خلال الفترة من عام ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١١ ، لتزيد مرة أخرى إلى (٢١ %) في عام ٢٠١٢. ويمكن القول أن هذه النسبة قد ارتفعت في نهاية الفترة بأكثر من الضعف عما كانت عليه في بداية الفترة . أي أن فوائد الدين العام المحلي قد أصبحت تستحوذ في نهاية الفترة على خمس النفقات العامة بعد أن كانت تستحوذ على أقل من عشر هذه النفقات في بداية الفترة . وهذا يدعم فرضنا القائل أن ثمة تغييراً أو حتى تحولاً في هيكل النفقات العامة للدولة نحو مزيد من تخصيص هذه النفقات لتصب في غير صالح الفقراء ومحدودي الدخل .

كذلك فإن هذه الزيادة في الوزن النسبي لفوائد الدين العام المحلي إلى النفقات العامة للدولة إنما تعكس أن ثمة متغيراً من متغيرات النفقات العامة ، قد أخذ يتبوأ وزناً مؤثراً وتأثيراً مزمناً يصعب تقليصه في الأجل القصير ، ألا وهو فوائد الدين العام المحلي . أي أن فوائد الدين العام المحلي قد أصبحت من النفقات العامة التحويلية الضرورية . كما أنها قد أصبحت - وبمصطلحات اقتصاديات علم التمويل والإدارة المالية - نفقة مالية ثابتة تضعف من مؤشر الرفح المالي . فقد أصبحت هذه الفوائد تشكل رقماً حرجاً في النفقات العامة للدولة ، مثلما يمثل بند الفوائد - بالنسبة لشركة معينة - نفقة مالية تمثل نسبة ما من نفقات هذه الشركة.

٣ - أن نسبة فوائد الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد ازدادت في بداية الفترة (١٩٨٨/١٩٨٩) من (٣,٤ %) وذلك قبل فصل ميزانيات هيئات وشركات قطاع الأعمال العام عن الموازنة العامة للدولة اعتباراً من العام المالي ١٩٨٩ / ١٩٩٠ ، إلي (٥,٨٥ %) في عام ١٩٩٤ / ١٩٩٥ ، وإن أخذت في النقلب حول (٥ %) تقريباً وذلك خلال الفترة من عام ١٩٩٥ / ١٩٩٦ حتى عام ٢٠١٠ / ٢٠١١ ، لترتفع إلى (٦,٤ %) في عام ٢٠١١ / ٢٠١٢ . وهذا يعني أن ثمة تغيراً في كل من هيكل التوزيع الأولي وهيكل التوزيع النهائي للدخل المحلي الإجمالي ، نحو تزايد دور الموازنة العامة للدولة - من خلال فوائد الدين العام المحلي التي تعتبر شكلاً من أشكال النفقات العامة المالية التحويلية ، وبالتالي تدخل في نطاق التوزيع النهائي للدخل أو ما يسمى إعادة توزيع الدخل ، كما تعتبر شكلاً من أشكال المدفوعات لأصحاب خدمات رأس المال النقدي ، وبالتالي تدخل في نطاق توزيع الدخل أو ما يسمى التوزيع الأولي للدخل - وفي إعادة توزيع الدخل المحلي الإجمالي لصالح أصحاب الأصول النقدية (حائزي أذون الخزانة العامة) والأصول المالية (حائزي سندات الخزانة العامة للدولة) ، وغيرهم ممن تقترض منهم الحكومة .

وسوف نتبين كيف أن الحكومة المصرية قد أنكرت عملياً ما عليها من ديون تجاه صناديق التأمين الاجتماعي ، ومن ثم تكون قد أنكرت الفوائد التي كان يجب أن تدفع لهذه الصناديق . وقد بلغت هذه

الديون ما لا يقل علي (٢٠٠) مليار جنيهاً مصرياً في العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧. وهذا يعني أن الحكومة المصرية إذ تتكرر ما عليها من الديون المذكورة ، وبالتالي تتكرر ما عليها من فوائد ومستحقات لأصحاب المعاشات والتأمينات الاجتماعية ، فإنها تكون قد خفضت ، عملياً ، الأجور الحقيقية للعاملين بالحكومة والقطاع العام الذين بلغوا سن التقاعد والذين لم يبلغوا بعد هذا السن . ومن ثم تكون الموازنة العامة قد استعادت المزايا المالية والاجتماعية التي حصل عليها العاملون في القطاعين العام والحكومي عبر فترات طويلة من النضال لتحسين مستويات أجورهم .

وهذا أمر يجب أن يؤخذ في الحسبان عند معالجة الأجور والمعاشات والتأمينات الاجتماعية الواردة بالموازنة العامة للدولة . وذلك للوقوف علي مدي التدهور التاريخي في نصيب الأجور من الدخل المحلي الإجمالي ، الذي تسببت فيه سياسة النفقات العامة للدولة ، وسياسة الدين العام المحلي . هذا وتحاول الحكومة الخروج من أزمة ديونها لوزارة التأمينات الاجتماعية باتخاذ عدة خطوات لعلاجها منها ما يلي (٥):

(١) إعادة تصوير الموازنة العامة تحت مسمي «العمليات المالية الموحدة للحكومة» ضمت بموجبها إلى قائمة الموازنة العمليات المالية الخاصة بكل من بنك الاستثمار القومي وهيئة السلع التموينية وصناديق التأمين الاجتماعي . وذلك باعتبار أن بنك الاستثمار القومي وما يحصل عليه من أموال صناديق التأمين الاجتماعي هو الدائن الأكبر للحكومة، وأن هيئة السلع التموينية تستحوذ على الدعم الحكومي لشراء السلع المدعومة، وهذا الإجراء الإداري فضلاً عن مخالفته للمادة الأولى من قانون الموازنة رقم (٥٣) لسنة ١٩٧٣ التي حددت نطاق الموازنة العامة للدولة بما لا يدخل هذه الجهات في الموازنة ، لأنها هيئات اقتصادية لا تشملها الموازنة، فإنه إجراء شكلي اتخذ لإظهار خدمة الديون بأقل من حقيقتها.

(٥) د .محمد عبد الحليم عمر ، الدين العام : المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتنسيق على حالة مصر ، ندوة " إدارة الدين العام " ، ٢٧ / شوال ١٤٢٤ هـ - ٢١ / ديسمبر ٢٠٢٣ م ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

(٢) نقل تبعية بنك الاستثمار القومي إلى وزارة المالية بدلاً من وزارة التخطيط ، بالمخالفة لقانون بنك الاستثمار القومي ، وهذا أيضاً إجراء شكلي لا يتضمن تسديد الديون المستحقة على الحكومة لوزارة التأمينات والمعاشات ، وإنما الغرض منه تخفيض الديون شكلياً ، وذلك بنقل تبعية الدائن (بنك الاستثمار القومي) للمدين وهو وزارة المالية.

(٣) إتباع نظام الموازنة بدلاً من نظام الرصيد التراكمي في إدارة التأمينات الاجتماعية . حيث يقوم نظام الرصيد التراكمي على استغلال هيئة التأمينات الاجتماعية وتحصيلها حصص الاشتراك في التأمين من العاملين وأصحاب الأعمال واستثمارها ثم دفع المعاشات من حصيلة الاشتراكات وعائد الاستثمار ، ونظراً لأن المحصل يكون عادة أكبر من التأمينات والمعاشات المدفوعة، فإن الفائض يتراكم من سنة لأخرى حتى وصل رصيده الآن إلى حوالي ٢٠٠ مليار جنيه ، يتم إقراض الجزء الأكبر منه للحكومة والهيئات العامة الاقتصادية بواسطة بنك الاستثمار ، و هو رصيد يدخل في إطار الدين العام المحلي . ولقد فكرت الحكومة في سبيل إدارتها للدين العام في التخلص من ديون هيئة التأمينات فطرحت فكرة نظام الموازنة السنوية الذي يقضي أولاً بإزالة ديون التأمينات من الدين العام على أن تظهر الاشتراكات المحصلة في جانب الموارد بالموازنة العامة للدولة مقابل أن تتعهد الحكومة بسداد المعاشات السنوية ويظهر ذلك ضمن النفقات العامة في الموازنة، وبذلك تحرم التأمينات من فوائدها على الرصيد التراكمي الذي كان يمثل دخلاً لمساندة الاشتراكات في دفع المعاشات، ونظراً لأن نظام الموازنة فشل في الدول التي طبقتة وأنه لاقى معارضة كبيرة من الرأي العام فلقد توقفت الحكومة عن الحديث عنه رغم تشكيلها لجاناً على مستوى كبير لدراسته.

(٤) أخيراً بدأت الحكومة في سبيل التخلص من ديون التأمينات بطرح مشروع لبيع بعض شركات القطاع العام إلى هيئة التأمينات مقابل ديونها وما زال هذا الحل تحت الدراسة ولكن توجد ملاحظات عليه من أهمها ما يلي:

(أ) إذا كانت أموال التأمينات في المنظور العام تحت يد الحكومة وشركات القطاع العام شركات حكومية فإن الأمر لا يمثل أكثر من نقل ملكية شيء إلى نفس المشرف عليه.

(ب) إذا كانت الحكومة في برنامج الخصخصة قد باعت حوالي ٥٠% من شركات القطاع العام بحوالي ١٦ مليار جنيه، وأن الشركات الباقية أغلبها شركات خاسرة وتعاني من خلل في هيكلها التمويلية وأن ديون هيئة التأمينات على الحكومة تبلغ حوالي ٢٠٠ مليار جنيه، فهل تكفي الشركات الخمس المقترحة بيعها لسداد هذا الدين؟ .

(ج) إن استثمارات أموال التأمينات بعائد ثابت حوالي ٩% تمثل دخلاً مضموناً لها وأخذ هذه الشركات مكانها وهي شركات خاسرة ، وحتى إن كانت تحقق ربحاً فإن الربح متقلب ونسبته أقل من نسبة الفائدة التي تحصل عليها التأمينات حالياً مما يعرضها للمخاطر .

إذاً ما هو الحل ؟ .

إن الحل لمواجهة أزمة الدين العام المحلي يجب أن يتركز أولاً : حول علاج أسبابه . ويتمثل بعض هذه الأسباب فيما يلي :

(١) العجز في الموازنة العامة للدولة : وذلك ليس بتخفيض النفقات فقط ، وإنما كذلك بترشيدها ، مثل ترشيد الدعم ، والتوقف عن الإنفاق الترفى المتمثل بالدرجة الأولى في الإنفاق على السيارات الفارهة واقتناء الأثاث والمفروشات الفاخرة في الوزارات والإعلانات الحكومية خاصة التي تدخل في نطاق النفاق الاجتماعي وإدارة المخزون الحكومي إدارة رشيدة ، وتقليل إقامة الاحتفالات والإنفاق على السفريات والمؤتمرات ، ثم تنشيط تحصيل الإيرادات الحكومية خاصة من الضرائب المستحقة على أصحاب الدخل العالية والأثرياء .

(٢) العجز المالي في غالبية الهيئات العامة الاقتصادية التي خرجت عن طبيعتها في أنها يجب أن تمول أنشطتها من إيراداتها الذاتية ، بل وتحقق فائضاً . وهذا ما لم يحدث رغم أنها تمارس أنشطة يمارسها القطاع الخاص ويحقق من خلالها عائداً مرتفعاً على رأس المال . فعلى سبيل المثال كيف يحقق اتحاد الإذاعة والتلفزيون عجزاً ، في حين يوجد هناك المئات من محطات الإذاعة والتلفزيون الخاصة التي تحقق أرباحاً؟! . ثم كيف تحقق هيئة السكك الحديدية عجزاً بلغ حوالي ١,٩ مليار جنيه ، وكذا تحقق هيئة النقل العام بالقاهرة عجزاً ، رغم وجود شركات نقل قطاع خاص تعمل في نفس المجال ، وتحقق فائضاً .

ومن الجدير بالذكر أن هذه الهيئات العامة الاقتصادية تتبع خدماتها للمواطنين بأسعار تعادل تقريباً أسعار السوق .

بيد أن الحكومة تدفع الآن وبسخاء فوائد الدين العام المحلي لأصحاب الأصول النقدية (كحائزي أدون الخزانة العامة التي بلغ رصيدها ٤٠٨,٥ مليار جنيهاً ، وبلغت قيمة فوائدها ٣٦,٣ مليار جنيهاً في نهاية العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢) ولأصحاب الأصول المالية (كحائزي سندات الخزانة العامة

للدولة التي بلغ رصيدها ٢٧٠ مليار جنيهاً مصرياً ، وبلغت فوائدها ٢٥ مليار جنيهاً في نهاية العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .^(٦) أي ما نسبته (٢٠ %) من الإيرادات العامة للدولة و (١١ %) من النفقات العامة للدولة و (٤ %) من الناتج المحلي الإجمالي ، تقريباً في ذات العام^(٧) .

هذا وقد ارتفع الرصيد القائم لكل من أذون وسندات الخزنة العامة علي التوالي إلى (٤٧٨,٣) و (٣١٥,٥) مليار جنيهاً في نهاية العام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ . أي أن أكثر من ثلثي الدين العام المحلي - الذي بلغ (١٣٧٠) مليار جنيهاً تقريباً في نهاية العام المالي ٢٠١٢ / ٢٠١٣ - يأخذ شكل ديون مرتفعة التكلفة . فمتوسط سعر الفائدة السنوي على أذون وسندات الخزنة العامة قد بلغ (١٥ %) في نهاية سبتمبر من عام ٢٠١٣ . في حين أن متوسط الفوائد على الودائع بالجنيه المصري يتراوح من (٧ - ٩ %) سنوياً^(٨) .

وبما أن جل المكتتبين في سندات وأذون الخزنة العامة المصرية من البنوك العامة والبنوك الخاصة والبنوك الأجنبية ومن الأجانب ، يتضح ، إذاً ، دور الموازنة العامة للدولة في إعادة توزيع الدخل لصالح ذوي الدخل المرتفع ورأس المال المالي وعلى حساب أصحاب المدخرات الصغيرة . فأموال صغار المدخرين المودعة لدي البنوك عند أسعار فائدة تتراوح من (٧ %) إلى (٩ %) سنوياً ، يتم تدويرها في شكل قروض للحكومة تأخذ شكل أذون وسندات خزنة يبلغ متوسط سعر الفائدة عليها (١٥ %) سنوياً ، بل ربما أكثر من ذلك . ولا شك أن مثل هذه السياسة إنما تؤكد أن الموازنة العامة للدولة - من خلال أداة الدين العام المحلي - قد أصبحت توزع أو تعيد توزيع الدخل لصالح حملة الأصول النقدية والمالية من المقيمين ومن غير المقيمين .

ففي مارس من عام ٢٠١٣ ، وعلى سبيل المثال ، بلغ نصيب حيازة بنك باركليز من أذون الخزنة العامة المصرية إلى مجموع أصوله (٣٨ %) ، في حين بلغت نسبة قروضه إلى مجموع أصوله (

(٦) قام الباحث بتقدير هذه النسب اعتماداً علي كل من بيانات الجدول رقم (١) والبيانات المستقاة من المرجع السابق مباشرة .

(٧) البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عدد سبتمبر ، ٢٠١٣ .

(٨) بنك باركليز ، التقرير السنوي ، ٢٠١٣ .

٣٦ %) في مارس من ذات العام . أما بنك المؤسسة العربية المصرفية فقد بلغت هاتان النسبتان (٣٦ %) و (٢٨ %) على التوالي في ذات العام ^(٩) . ويصور الجدول التالي رقم (٣) تطور حياة الأفراد وبعض الشركات والبنوك الخاصة والأجنبية والأجانب من أدون الخزانة خلال السنوات من العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ حتى العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

جدول رقم (٣)

تطور حياة الأفراد وبعض الشركات والبنوك الخاصة والأجنبية والأجانب من أدون الخزانة خلال السنوات من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٢*

السنة نهاية يونيو	رصيد أدون الخزانة	حجم أدون الخزانة لدى البنوك الخاصة والأجنبية والأجانب	حجم أدون الخزانة لدى البنوك الخاصة والأجنبية والأجانب	(٢) / (١)	(٣) / (١)	فوائد أدون الخزانة	(٤) x (٥)	(٦) x (٧)	(٨)
	(١)	(٢)	(٣)	(٤) %	(٥) %	(٦)	(٧)	(٨)	
٢٠٠٣	٥٥٣١٨	١٤٢٦٣	١٥٠٧١	٢٥,٨	٢٧,٢	٣٩١٠,٥	١٠٠,٩	١٠,٦٤	
٢٠٠٤	٨٣٧٧٤	١٧٧٤٩	١٨١٩٠	٢١,٢	٢١,٧	٤٨١٢,٦	١٠٢,٠	١٠,٤٤	
٢٠٠٥	١٢٤٩٠٧	٣١٩٠٨	٣٣٢٤٢	٢٥,٥	٢٦,٦	٥٥٣٤	١٤١١	١٤٧٢	
٢٠٠٦	١٠٣١٤٤	٤٧٠١٩	٥٢٤٣٩	٤٥,٦	٥٠,٨	٦٣١٥	٢٨٨,٠	٣٢٠,٨	
٢٠٠٧	١١٨٦٥٧	٦٤٥٦٦	٧١٢١٠	٥٤,٤	٦٠	٧٨١٨	٤٢٥٣	٤٦٩١	
٢٠٠٨	١٤٦٤٣٩	٧٠٩٤٣	٨٣٤٨٣	٤٨,٥	٥٧	٩٧٠٠	٤٧٠,٤	٥٥٢٩	
٢٠٠٩	٢٣٩٠٠٠	٨١٧٤٠	١١٣١٦٢	٣٤,٢	٤٧,٣	١٣٤٠٠	٤٥٨٢,٨	٦٣٣٨,٢	
٢٠١٠	٢٦٦٠٠٠	١١٥٦٤٨	١٥٧٢٢٤	٤٣,٥	٥٩,١	٢٥٢٠٠	١٠٩٦٢	١٤٨٩٣,٢	
٢٠١١	٣٥٦٠٠٠	١٤٦٥٥٤	٢١٣٢٥٠	٤١,٢	٥٩,٩	٢٦٢٠٠	١٠٧٩٤,٤	١٥٦٩٣	
٢٠١٢	٤٠٨٠٠٠	١٣٠٨٠٥	٢٠١٠٥٤	٣٢	٤٩,٣	٣٦٣٠٠	١١٦١٦	١٧٨٩٥,٩	
المتوسط				٣٧,٢	٤٥,٩				

المصدر :

- ^(١٠) البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .
- ^(١١) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .
- ^(١٢) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- ^(١٣) وزارة المالية ، الحساب الختامي ، سنوات مختلفة .

(٩) بنك المؤسسة العربية المصرفية ، التقرير السنوي ، ٢٠١٣ .

(١٠) البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .

(١١) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .

(١٢) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .

(١٣) وزارة المالية ، الحساب الختامي ، سنوات مختلفة .

* اقتصر الباحث على دراسة تطور حيازة الأفراد وبعض الشركات والبنوك الخاصة والأجنبية والأجانب من أدون الخزنة خلال السنوات من ٢٠٠٣ حتى ٢٠١٢ ، وذلك لعدم توافر بيانات تفصيلية عن حيازة البنوك الخاصة والأجنبية والأجانب من أدون الخزنة إلا خلال هذه الفترة فقط . كما أنه لم يتناول دراسة سندات الخزنة وذلك لعدم توافر بيانات تفصيلية عن حيازة البنوك الخاصة والأجنبية والأجانب من هذه السندات خلال هذه الفترة أيضاً .

** يتضمن حيازة كل من الشركات القابضة الاستثمارية والقطاع العائلي وصناديق الاستثمار وشركات التعامل في الأوراق المالية من أدون الخزنة .

يتضح لنا من الجدول السابق رقم (٣) ما يلي :

(١) إذا افترضنا أن ما تحصل عليه البنوك الخاصة والأجنبية والأجانب من فوائد علي رصيدها من أدون الخزنة = (نسبة ما لديها من أدون خزنة / رصيد الأدون) x (فوائد الأدون) ، فإنه يلاحظ أن نصيب هذه الفئة من هذه الفوائد قد ازداد من (٢٥,٨ %) في العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ إلى (٤٥,٦ %) في العام المالي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ثم إلى (٥٤,٤ %) في العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ، وإن أخذ في الانخفاض العام بعد ذلك حتى هبط إلى (٣٢ %) في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ . أي أن البنوك الخاصة والبنوك وفروع البنوك الأجنبية والأجانب قد استحوذوا علي ما نسبته (٣٧,٢ %) في المتوسط خلال هذه الفترة .

(٢) إذا افترضنا أن ما تحصل عليه البنوك الخاصة والأجنبية والأجانب بالإضافة إلى الشركات القابضة الاستثمارية والقطاع العائلي وصناديق الاستثمار وشركات التعامل في الأوراق المالية من أدون الخزنة من فوائد علي رصيدها من أدون الخزنة = (نسبة ما لديها من أدون خزنة / رصيد الأدون) x (فوائد الأدون) ، فإنه يلاحظ أن نصيب هذه الفئة (القطاع الخاص تقريباً) من هذه الفوائد قد ازداد من (٢٧ %) في العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ إلى (٥٠ %) في العام المالي ٢٠٠٥ / ٢٠٠٦ ثم إلى (٦٠ %) في العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ ، وإن أخذ في الانخفاض العام بعد ذلك حتى هبط إلى (٤٩,٣ %) في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ . أي أن البنوك الخاصة والبنوك وفروع البنوك الأجنبية والأجانب بالإضافة إلى الشركات القابضة الاستثمارية والقطاع العائلي وصناديق الاستثمار وشركات التعامل في الأوراق المالية قد استحوذوا علي ما نسبته (٤٥,٩ %) في المتوسط خلال هذه الفترة .

وحتى نتبين مدي استفادة القطاع العائلي من دور الموازنة العامة للدولة في توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي - من خلال الفوائد على أدون الخزنة - يصور الجدول رقم (٤) تطور رصيد

القطاع العائلي (الأفراد) من أذون الخزانة خلال الفترة من العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ حتى العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

جدول رقم (٤)

تطور رصيد القطاع العائلي (الأفراد) من أذون الخزانة بالمليون جنيهاً

خلال الفترة من العام المالي ٢٠٠٢ / ٢٠٠٣ حتى العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢

السنة نهاية يونيو	رصيد أذون الخزانة (١)	رصيد القطاع العائلي من أذون الخزانة (٢)	(٢) / (١) (٣) % *	فوائد أذون الخزانة (٤)	(٣) x (٤) (٥) *
٢٠٠٣	٥٥٣١٨	٢١٦	٠.٠٣٩	٣٩١٠,٥	١٥
٢٠٠٤	٨٣٧٧٤	٨٨	٠.٠٠١	٤٨١٢,٦	٥
٢٠٠٥	١٢٤٩٠,٧	١٠٣	٠.٠٠١	٥٥٣٤	٥,٥
٢٠٠٦	١٠٣١٤٤	١١٤	٠.٠٠١٢	٦٣١٥	٨
٢٠٠٧	١١٨٦٥٧	١٣٤	٠.٠١٣	٧٨١٨	١٠
٢٠٠٨	١٤٦٤٣٩	١١	٠.٠٠٠١٣	٩٧٠٠	١٢,٦١
٢٠٠٩	٢٣٩٠٠٠	٤٩٥	٠.٠٠٢	١٣٤٠٠	٢٦,٨
٢٠١٠	٢٦٦٠٠٠	١٨١٦	٠.٠٠٦٨	٢٥٢٠٠	١٧١,٤
٢٠١١	٣٥٦٠٠٠	٣٣٠,٢	٠.٠٠٩٢٧	٢٦٢٠٠	٢٤٢,٩
٢٠١٢	٤٠٨٠٠٠	١٢٨٧٨	٠.٣١٥	٣٦٣٠٠	١١٤٣,٤٥

المصدر :

- البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .
- البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .
- البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- وزارة المالية ، الحساب الختامي ، سنوات مختلفة .

* قام الباحث بتقدير العمودين رقمي (٣) و (٥) .

يتضح من الجدول السابق رقم (٤) ، أنه إذا افترضنا أن ما يحصل عليه القطاع العائلي (الأفراد) من فوائد علي رصيده من أذون الخزانة = (نسبة ما لديه من أذون خزانة / رصيد الأذون) x (فوائد

الأذون) ، فإنه يلاحظ أن نصيب هذه القطاع من هذه الفوائد قد كان في المتوسط (٥.٥ %) خلال هذه الفترة . وهو نصيب غاية في الضآلة إذا ما قورن بالنسبتين (٣٧,٢) ، (٤٥,٩) السالفتين .

٤ - أن نسبة الأجور إلى الإيرادات العامة قد أخذت في التناقص التدريجي من (٢٨,٤ %) في عام ١٩٨٩ إلى (٢١,١ %) في عام ١٩٩٤ ، لتأخذ بعد ذلك في التزايد التدريجي لتصل إلى (٣٠,٦ %) في عام ٢٠٠٢ . بيد أنها تأخذ في التقلب حول نسبة بلغت في المتوسط (٢٩ %) خلال الفترة من عام ٢٠٠٣ حتى عام ٢٠١٠ ، لترتفع مرة أخرى إلى (٣٥,٣ %) في عام ٢٠١١ وإلى (٣٩,٨ %) في عام ٢٠١٢ .

٥ - أن نسبة الأجور إلى النفقات العامة للدولة قد أخذت اتجاهاً عاماً نحو الزيادة . فقد ازدادت من (١٧,٣ %) في عام ١٩٨٩ إلى (٢٠,٩ %) في عام ١٩٩٥ ثم إلى (٢٢,٨ %) في عام ٢٠٠٠ وإلى (٢٤,٣ %) في عام ٢٠٠٥ ، وإن تراجعت قليلاً إلى (٢٤ %) في عام ٢٠١٢ .

٦ - أن نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (٧,١٣ %) في عام ١٩٨٩ إلى (٦,٨١ %) في عام ٢٠٠٠ . بيد أنه منذ العام المالي ٢٠٠١ ، فقد أصبحت مخصصات التأمينات الاجتماعية تدمج في بند الأجور الوارد بالموازنة العامة للدولة . ومن ثم فإن الزيادة في هذه النسبة اعتباراً من العام المذكور تكون زيادة غير حقيقية ، ناتجة عن تغيير طريقة قيد الأجور والتأمينات الاجتماعية . ولذلك يمكن القول أن هذه النسبة قد انخفضت في نهاية الفترة مقارنة بما كانت عليه في بداية الفترة .

فإذا أضفنا إلى هذا الانخفاض في نصيب الأجور الوارد بالموازنة العامة للدولة ، ما ترتب علي إنكار الحكومة لديونها المستحقة عليها لوزارة التأمينات الاجتماعية من تراجع في الأجور الحقيقية (الأجور الواردة بالموازنة العامة للدولة + قيمة التأمينات الاجتماعية للعاملين بالحكومة والقطاع العام) لتبين لنا كيف أن الموازنة العامة للدولة قد لعبت دوراً كبيراً في تهميش نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي .

فإذا كانت مستحقات وزارة التأمينات الاجتماعية تجاه الحكومة قد بلغت (٢٠٠) مليار جنيهاً في بداية العام المالي ٢٠٠٦ / ٢٠٠٧ . وأن هذا المبلغ يستثمر بسعر فائدة بسيطة (١٠ %) سنوياً - وهو

تقريباً متوسط سعر الفائدة السوقي علي أذون وسندات الخزانة خلال هذه الفترة - فإن العائد السنوي = $200 \times 10\% = 20$ مليار جنيهاً . فإذا كان المتوسط السنوي لما تدفعه الحكومة من تأميمات اجتماعية خلال هذه الفترة هو (٧) مليار جنيهاً ، فإن الموازنة العامة للدولة تبتلع سنوياً ما لا يقل عن (١٣) مليار جنيهاً من الفوائد المستحقة على أموال العاملين بالحكومة وقطاع الأعمال العام من العاملين الحاليين والمتقاعدين . ويلاحظ أن المتوسط السنوي لقيمة التأميمات التي تدفعها الحكومة يساوي في نهاية العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ (٧) مليار جنيهاً .

٧ - أن نسبة الدعم إلى الإيرادات العامة للدولة ، قد أخذت اتجاهها عاماً نحو الانخفاض خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٢ . فقد انخفضت هذه النسبة من (٢٠,٦ %) في عام ١٩٨٩ إلى (٦,٩ %) في عام ١٩٩٥ تم إلى (٦ %) في عام ٢٠٠٢ . إلا أن هذه النسبة قد تضاعفت اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى (٢٢,٣ %) ، لتأخذ بعد ذلك اتجاهها عاماً نحو الزيادة وتبلغ (٤٨,٧ %) في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٣ . بيد أنه اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ قد تم تسعير بنود الدعم ، وخاصة دعم الطاقة ، الوارد بالموازنة العامة للدولة بالأسعار العالمية . وهو ما أدى إلى مضاعفة رقم الدعم الوارد بالموازنة العامة للدولة عدة مرات . ومن ثم يمكن القول أن جزءاً كبيراً من الزيادة في هذه النسبة لا يرجع إلى زيادة حقيقية في الدعم الوارد بالموازنة العامة للدولة بقدر ما يرجع إلى إعادة تسعير الدعم بالأسعار العالمية . فإذا استبعدنا هذه الزيادة الظاهرية في قيمة الدعم ، فإنه يمكن القول أن قيمة الدعم الوارد بالموازنة العامة للدولة قد أخذ اتجاهها عاماً نحو التراجع كنسبة من الإيرادات العامة للدولة .

٨ - والحقيقية أن نفس منطق التحليل الذي انطبق على تناولنا لنسبة الدعم إلى الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة ، ينطبق أيضاً على نسبة الدعم إلى النفقات العامة للدولة وعلى نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي . فكلتا هاتين النسبتين قد شهدتا تراجعاً عاماً خلال الفترة من العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ حتى العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . لتأخذ كل منهما اتجاهها عاماً نحو الزيادة اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حتى العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

فقد انخفضت نسبة الدعم إلى النفقات العامة للدولة من (١٢,٥ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى (٥,٥ %) في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . إلا أن هذه النسبة قد تضاعفت اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى (١٧ %) ، لتأخذ بعد ذلك اتجاهها عاماً نحو الزيادة وتبلغ (٢٩,٤ %) في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

كما انخفضت ، أيضاً ، نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٤,٥ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى (١,٧ %) في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . إلا أن هذه النسبة قد تضاغت اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى (٥,٤ %) ، لتأخذ بعد ذلك اتجاهًا عامًا نحو الزيادة وتبلغ (٩ %) في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

وبما أن الدعم يمثل شكلاً من أشكال التوزيع النهائي للدخل ، فإنه يمكن القول أن ثمة تراجعاً في دور النفقات العامة للدولة - من خلال سياسة الدعم - في إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الفقراء ومحدودي الدخل ، ولاسيما أن غالبية هذه الفئات ممن لا يملكون سيارات ولا يملكون مصانعاً ووحدات إنتاجية تستفيد من دعم الطاقة .

٩ - أن نسبة الاستثمارات الحكومية إلى الإيرادات العامة للدولة قد أخذت اتجاهًا عامًا نحو الانخفاض التدريجي خلال الفترة محل الدراسة . فقد انخفضت هذه النسبة من (٤٧ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى (٢٠,٣ %) في العام المالي ١٩٩٥ ثم إلى (١٧,٥ %) في العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، وإلى (١١,٧ %) في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠١٢ . أي أن هذه النسبة قد هبطت في نهاية الفترة إلى ربع ما كانت عليه - تقريباً - في بداية الفترة .

١٠ - أن نسبة الاستثمارات الحكومية إلى النفقات العامة للدولة قد أخذت اتجاهًا عامًا نحو الانخفاض التدريجي خلال الفترة محل الدراسة . فقد انخفضت هذه النسبة من (٢٨,٦ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى (١٩,٤ %) في العام المالي ١٩٩٥ ثم إلى (١٢,٩ %) في العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، وإلى (٧ %) في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠١٢ . أي أن هذه النسبة قد هبطت في نهاية الفترة إلى ربع ما كانت عليه - تقريباً - في بداية الفترة .

١١ - أن نسبة الاستثمارات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد أخذت اتجاهًا عامًا نحو الانخفاض التدريجي خلال الفترة محل الدراسة . فقد انخفضت هذه النسبة من (١٠,٧ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى (٥,٩ %) في العام المالي ١٩٩٥ ثم إلى (٤,٣ %) في العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، وإلى (٢,٣ %) في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠١٢ . أي أن هذه النسبة قد هبطت في نهاية الفترة إلى ربع ما كانت عليه - تقريباً - في بداية الفترة .

وبما أن هذه الاستثمارات يمكن أن تتوخي كلاً من تحقيق التوازن الاقتصادي - أي تحقيق معدلات معينة من النمو الاقتصادي - فإنها تتوخي أيضاً بلوغ التوازن الاجتماعي من خلال إقامة المستشفيات والمدارس والجامعات الحكومية الجديدة التي تدخل في عداد الاستثمارات الحكومية . ومن

ثم يمكن القول أن نكوص هذه الاستثمارات إلى الربع في نهاية فترة الدراسة مقارنة بما كانت عليه في بداية هذه الفترة - سواء كنسبة من الإيرادات العامة للدولة أو كنسبة من النفقات العامة أو كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي - إنما يعني نكوصاً في دور الموازنة العامة للدولة في تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي من خلال الاستثمارات الحكومية . وخاصة أن بعض الدراسات قد أكدت أن ثمة تغييراً في هيكل الاستثمارات الحكومية نحو مزيد من التركيز على مشروعات البنية التحتية Infer-structure من طرق سريعة وكباري ومطارات وموانئ وشبكات تليفون^(١٤).

المبحث الثالث

نموذج قياسي لتحليل العلاقة بين بعض أنواع النفقات العامة وتوزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي

(١٤) د. رمزي زكي : الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

يمكن بلورة العلاقة بين بعض أنواع النفقات العامة (الأجور - الدعم - فوائد الدين العام - النفقات العامة على التعليم والصحة) وتوزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي من خلال نموذج انحدار تمثل فيه بعض أنواع النفقات العامة المتغيرات المستقلة ويمثل (نصيب أو نسبة حقوق الملكية في الناتج المحلي الإجمالي) المتغير التابع والذي يمثل مؤشر التوزيع الوظيفي للدخل (١٥).

وقد اختار الباحث هذا المؤشر لأن نسبة كبير من النفقات العامة (٧٥ % - ٨٠ %) تمثل نفقات عامة حقيقية تؤثر بطريق مباشر أو غير مباشر في توزيع وفي إعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي . خاصة إذا ما تم معالجة مدفوعات الدين العام المحلي كنفقات حقيقية ، وتم أخذ التأثير غير المباشر للدعم على توزيع الناتج المحلي الإجمالي في الاعتبار .

ولا شك أن زيادة هذا المؤشر تعني أن توزيع الدخل المحلي يتم لصالح أصحاب حقوق الملكية وعلى حساب مكتسبي الأجور . كما أن تراجع هذا المؤشر تعني أن توزيع الدخل المحلي يتم لصالح مكتسبي الأجور وعلى حساب أصحاب حقوق الملكية .

ويلاحظ أنه قد تم معالجة إنكار الحكومة لمديونيتها لوزارة الشؤون الاجتماعية ، تلك المديونية التي قدرت بمبلغ (٢٠٠) مليار جنيهاً في عام (٢٠٠٦ / ٢٠٠٧) من خلال خصم هذه القيمة من قيمة الأجور وقيمة الدعم ، ومن خلال خصم العائد السنوي لهذا المبلغ (٢٠٠ x ١٠ % = ٢٠ مليار جنيهاً) - وذلك بفرض أن معدل الفائدة ١٠ % سنوياً - من قيمة الأجور ومن قيمة الدعم خلال الفترة من العام المالي (٢٠٠٦ / ٢٠٠٧) حتى العام المالي (٢٠١١ / ٢٠١٢) . فالحقيقة أن إنكار هذا الدين يمثل خصماً حقيقياً من الأجور وملحقاتها (التأمينات والمعاشات) ومن الدعم (خاصة أن الدعم مكمل للأجور إلى حد كبير) .

ويمثل الجدول التالي رقم (5) تطور نصيب حقوق الملكية في الناتج المحلي الإجمالي - كمؤشر عن التوزيع الوظيفي للناتج المحلي الإجمالي - خلال الفترة من (١٩٨٨ / ١٩٨٩ - ٢٠١١ / ٢٠١٢) .

(١٥) الحقيقة أن الوقوف على دور الموازنة العامة للدولة في توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي يتطلب المقارنة بين دخل الفرد أو الأسرة أو الفئة الاجتماعية كمنتج ودخلها كمستهلك . فإذا كان الثاني أكبر من الأول كان توزيع الدخل لصالحه والعكس صحيح . أي إذا كان ما حصل عليه الفرد من منافع عامة أكبر مما تحمله من أعباء عامة ، كان توزيع الدخل لصالحه ، وإذا كان ما حصل عليه الفرد من منافع عامة أقل مما تحمله من أعباء عامة ، كان توزيع الدخل لغير صالحه . بيد أن توفير البيانات المتعلقة بهذه المتغيرات يعد أمراً صعباً ، إن لم يكن مستحيلاً . ومن ثم فإن الباحث يتناول دور جانب من هذه الجوانب (النفقات العامة) في توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي في ضوء ما هو متاح من بيانات .

السنة	٨٩/٨٨	٩٠/٨٩	٩١/90	٩٢/٩١	٩٣/٩٢	٩٤/٩٣	٩٥/٩٤	٩٦/٩٥	٩٧/٩٦
النسبة%	71.3	٦٧	73.6	75.6	75.5	74.6	74.6	73.8	72.7
السنة	٩٨/٩٧	٩٩/٩٨	٢٠٠/٩٩	٢٠٠١/٢٠٠٠	/٢٠٠١	/٢٠٠٢	/٢٠٠٣	٢٠٠٥/٢٠٠٤	٢٠٠٦/٢٠٠٥
النسبة%	72.5	71.8	71.8	73.4	71.5	69.6	71	72	73.4
السنة	٢٠٠٦	/٢٠٠٧	٢٠٠٩/٢٠٠٨	٢٠١٠/ ٢٠٠٩	٢٠١١/٢٠١٠	٢٠١٢/٢٠١١			
النسبة%	74.6	73.6	72.1	71.6	71.8	71.5			

جدول رقم (5)

المصدر : السنوات :

- من (٨٩/٨٨ - ٢٠٠٠) م: د . إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، (٢٠٠٧) ، ص ٨٤٤ .
- من (٢٠٠١ - ٢٠٠٧) : د. سمير رضوان ، سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر ، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار ، مجلس الوزراء المصري ، ٢٠٠٧ ، ص ٥ .
- (٢٠١٠ ، ٢٠١١) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .
- (٢٠٠٧ / ٢٠٠٨ ، ٢٠٠٩ / ٢٠٠٨ ، ٢٠١٢ / ٢٠١١) تم الحصول عليها باستخدام معادلة الاتجاه العام .

يتضح من هذا الجدول أن ثمة اتجاهاً عاماً نحو زيادة نصيب حقوق الملكية في الناتج المحلي الإجمالي ، خاصة إذا علمنا أن هذه الزيادة أخذت تتأصل منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين . فمنذ هذا التاريخ والتناقص في نصيب الأجور في الناتج المحلي الإجمالي أخذ يتفاقم على نحو سريع . وسوف يستخدم الباحث النموذج التالي لدراسة العلاقة بين المتغير التابع (نسبة نصيب حقوق الملكية في الناتج المحلي الإجمالي ونرمز له بالرمز (Y) والمتغيرات التالية كمتغيرات مستقلة :

(١) فوائد الدين العام المحلي / الناتج المحلي الإجمالي (X_1) ومن المتوقع أن يكون معاملها موجباً في حالة افتراض ان زيادتها تؤدي إلى مزيد من توزيع الدخل.

(٢) الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_2) ومن المتوقع أن يكون معاملها سالباً في حالة افتراض انها تحسن من توزيع الدخل .

(٣) الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_3) ومن المتوقع أن يكون معاملها سالباً في حالة افتراض انها تحسن من توزيع الدخل.

(٤) النفقات العامة على التعليم والصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي (X_4) ومن المتوقع أن يكون معاملها سالباً في حالة افتراض أن زيادتها تحسن من توزيع الدخل لصالح مكتسبي الأجور .

ويتضمن الجدول التالي رقم (٦) البيانات التي تعبر عنها هذه المتغيرات .

السنة نهاية يونيو	معامل نسبة حقوق الملكية إلى الناتج المحلي الإجمالي (Y) %	النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي (٢) %	فوائد الدين العام المحلي / الناتج المحلي الإجمالي (X_1) %	الأجور/الناتج المحلي الإجمالي (X_2) %	الدعم / الناتج المحلي الإجمالي (X_3) %	النفقات العامة على التعليم والصحة / الناتج المحلي الإجمالي (X_5) %
	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
١٩٨٩	.713	٤١	٣,٤	٧,١٣	-	6.3
١٩٩٠	.٦٧	٣٨,٩	٣,٣	٦,٦٢	٤,٥	5
١٩٩١	.736	٤٢	٣,٧	٦,٤٦	٥	4.07
١٩٩٢	.756	٣٨	٤,٨	٦,٢٥	٥,٥	3.96
١٩٩٣	.755	٣٩,٥	٦,٤	٦,٧	٢,٧	3.26
١٩٩٤	.746	٣٤,٥	٧,٢٥	٦,٨	٢	3.57
١٩٩٥	.746	٣٠	٥,٨٥	٦,٥٥	١,٩٩	3.74
١٩٩٦	.738	٢٩,٨	٥,٧	٦,٥٤	١,٢	4.08
١٩٩٧	.727	٢٨	٥,١٥	٦,٤١	١,٢	4.35
١٩٩٨	.725	٢٧	٤,٧	٦,٤٩	١,٥٨	5.05
١٩٩٩	.718	٣٠,٣	٤,٩	٦,٦٥	١,٥٩	5.19
٢٠٠٠	.718	٢٩,٩	٥,٣	٦,٨١	١,٦٩	5.2
٢٠٠١	.734	٢٩,٨٥	٥,٧	٧,٥٣	١,٩٥	٦,٠٧٥
٢٠٠٢	.715	٢٩,٨	٥,٦٦	٧,٩	١,٧	6.95
٢٠٠٣	.696	٣٠	٦,٢	٨,٣٥	٢	6.78
٢٠٠٤	.71	٢٩,٣	٦	٧,٣	٢,٣	6.43
٢٠٠٥	.72	٣١,٧	٦	٧,٥	٥,٤	6.14
٢٠٠٦	.734	٣٨,٣	٥,٩	٧,٤٢	١١,١	5.71
٢٠٠٧	.746	٣٣,٧	٦,٣	٠	٠	5.13
٢٠٠٨	.736	٣٢,٨	٥,٥	٠	٥,٢	5.23
٢٠٠٩	.721	٣٦	٤,٧	٦,٣	١٢	5.34

4.81	٧,٧	٦,٢	٥,٨	٣٢,٨	.716	٢٠١٠
5	٨,٢	٦,٢	٦	٣١,٩	.718	٢٠١١
5.5	٨,٨	٧,١	٦,٤	٣٢,٥	.715	٢٠١٢

جدول رقم (٦)

المصدر :

- الأعمدة أرقام (٢ - ٥) حسب معرفة الباحث من الجدول رقم (١) .
- العمودان رقمي (١ ، ٦) - مع التصرف - مصطفى أحمد السيد رضوان : الموازنة بين النمو وعدالة التوزيع في صياغة استراتيجيات التنمية - بالتطبيق على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة - جامعة المنصورة ، ٢٠١٤ ، جدول رقم (٢ - ١٤) ، ص ١٢٠ .

ويمكن التعبير عن النموذج القياسي في المعادلة التالية^(١٦):

$$Y_t = B_0 + B_1 X_{t1} - B_2 X_{t2} - B_3 X_{t3} - B_4 X_{t4} + e_t .$$

وقد اسفر التحليل الإحصائي للبيانات الواردة بالجدول رقم (٦) - وفقاً لمعادلة الإنحدار

الخطي المتعدد⁽¹⁷⁾ المذكورة أعلاه مباشرة - عن النتائج التالية :جدول رقم (٧) Coefficients^a

Model	Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.	R Square	F	Sig.	Durbin-Watson
	B	Std. Error	Beta						
(Constant)	.739	.028		26.159	.000				
X ₁	1.009	.386	.428	2.610	.018	.525	4.970	.007	1.554
X ₂	-.189	.169	-.186	-1.122	.277				
X ₃	-.034	.102	-.054	-.328	.747				

(١٦) يمكن أيضاً دراسة أثر النفقات العامة وبعض أنواعها على الفقر (وليكن نسبة الفقراء فقراً مطلقاً) .
(١٧) توجد نماذج متعددة يمكن من خلالها تحليل العلاقة قياًسياً بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة موضوع البحث . منها النموذج الذي طوره كل من إنجل - جرانجر وذلك بتقدير العلاقة طويلة الأجل أولاً ثم استخدام المعاملات الناتجة في تقدير العلاقة قصيرة الأجل ثانياً ، ولكن حتى يكون ذلك صحيحاً فلا بد من أن يكون تكامل متغيرات الدراسة من نفس الدرجة . واختبار وجود هذا التكامل يجري الاستعانة باختبار ديكي - فولر للقيمة المقدرة للبوآقي . وهو اختبار يقوم على فرض العدم بأن معامل الارتباط التسلسلي للبوآقي يساوي واحد صحيح - وذلك تحت فرض أن متغيرات الدراسة متكاملة تكامل مشترك من الدرجة الأولى . فإذا قبل فرض العدم ، كان معنى ذلك أنه لا يوجد تكامل مشترك من الدرجة الأولى بين متغيرات الدراسة ، والعكس صحيح . كما يمكن الجمع بين هاتين الخطوتين في خطوة واحدة تضم كلاً من التحركات قصيرة الأجل وتلك طويلة الأجل وذلك في النموذج الذي طوره كل من (Bewley , Wickness , Breusch) . وكذلك يمكن استخدام نموذج (ARDL) وهو نموذج يهتم بتحليل التغيرات قصيرة وطويلة الأجل أيضاً من خلال عمل إنحدار للفرق الأول للمتغير التابع من ناحية والمتغير التابع والمتغيرات الأخرى والتغيرات المبطنّة فيها كمتغيرات مستقلة . ولكنه يفترض أن متغيرات الدراسة غير متكاملة من الدرجة الثانية . بمعنى أن يمكن تطبيقه في حالة أن بعض المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى وبعضها متكامل من الدرجة الصفرية .

X ₄	-1.110	.346	-0.533	-3.211	.005				
----------------	--------	------	--------	--------	------	--	--	--	--

a. Dependent Variable: Y

يتضح من الجدول رقم (٧) ما يلي :

(١) أن معامل التحديد قد بلغ (٠.٥٢٥) وهو معامل معنوي بمستوى معنوية (١%) . حيث أن قيمة (F) المحسوبة قد بلغت (٤,٩٧٠) بينما بلغت قيمة (F) الجدولية (٤,٥٨) عند عدد درجات حرية للبيس (٤) وعدد درجات حرية للمقام (١٨) ، وبمستوى معنوية (١%) . وهذا يعني أن النموذج ككل يفسر نسبة (٥٢.٥%) من التغير في المتغير التابع (نصيب حقوق الملكية من الناتج المحلي الإجمالي) . وهذا أمر منطقي . فالنفقات العامة لا تحدد وحدها توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي الإجمالي . ذلك أن متوسط نسبة النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ (٣٣%) تقريباً خلال فترة الدراسة .

(٢) أن قيمة إحصاء ديربن - واتسون قد بلغت (١,٥٥٤) . أما الحدين الأقصى والأدنى فقد بلغ كل منهما على التوالي ($d_u = 1,99$) و ($d_l = 0,95$) . وهو ما يعني أننا لا نستطيع تحديد هل يوجد أو لا يوجد ارتباط ذاتي للبقايا^(١٨) .

(١٨) وقد قام الباحث بتجربة نموذج (*Bewley, Wickness, Breusch*) ونموذج (*ARDL*) ولكنهما لم يسفرا عن نتائج ذات أهمية . كما حاول الباحث استخدام نموذج نصف لوغاريتمي ، كما حاول استخدام نموذج لمعدلات النمو ولكن كان النموذجان ككل غير معنويين بشكل كبير . وقد استخدمت بعض الدراسات نموذج (*ARDL*) في دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي وعلى معدل نموه ، منها :

- إسرائ عادل الحسيني ، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
- د. سامي السيد ، د. فخري الفقي ، د. هناء فؤاد ، تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٧٥) حتى (٢٠١١) ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠١٣ .
- مصطفى أحمد السيد رضوان : الموازنة بين النمو وعدالة التوزيع في صياغة استراتيجيات التنمية - بالتطبيق على الاقتصاد المصري ، مرجع سبق ذكره .

بيد ان الباحث قد استخدم نموذج إحدار خطي متعدد من أجل تناول الاتجاهات العامة القياسية بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة ، وخاصة أن أشكال الإنتشار بين المتغير التابع وكل متغير من المتغيرات المستقلة تبدو إمكانية بلورة العلاقة بينها في شكل خطي . خاصة أن استخدام المتغير التابع كمتغير مستقل بفترة إبطاء أو أكثر وكذلك استخدام المتغيرات المستقلة بفترة إبطاء أو أكثر يثير إلى حد كبير مشكلات ارتباط للبقايا قد لا يكون مصدره العلاقة التسلسلية للبقايا ولكن ارتباط ذاتي للمتغير المستقل أو ارتباط للمتغيرات المستقلة وبعضها البعض أو الارتباط الذاتي للمتغير التابع بفترة إبطاء كمتغير مستقل . وهو ما يتطلب استخدام اختبار (*Durbin'h test*) ، بل واختبارات أخرى أكثر تعقيداً ، وليس اختبار ديربن واتسون المعتاد :

G. S . Maddala , Introduction to Econometric , JOHN WILEY& SONS.LTD Third Edition , Baffins Lane , Chichester , West Sussex PO19 1UD , England , 2001, pp (245 - 247) .

(٣) أن الحد الثابت يبدي معنوية كبيرة عند مستوى معنوية (١%) . فقد بلغ هذا المعامل (٠.٧٣٩) . وهذا يعني أن جزءاً كبيراً من معامل توزيع الدخل وظيفياً يتحدد من خلال متغيرات أخرى خارج النموذج . وهذه نتيجة منطقية ذلك أن نصيب الأجور الواردة بالموازنة العامة للدولة يقدر فقط بنسبة (٧,٥%) من الناتج المحلي الإجمالي .

(٤) أن معامل متغير نسبة فوائد الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ قيمة موجبة - كما هو متوقع - (١,٠٠٩) بمستوى معنوية (٥%) . وهذا يعني أن تغير هذه الفوائد بنسبة (١%) يترتب عليه تغير نسبة التوزيع وإعادة التوزيع لأصحاب حقوق الملكية بنسبة (١,٠٠٩) . فزيادة هذه الفوائد بنسبة (١%) يترتب عليه زيادة نسبة التوزيع وإعادة التوزيع للدخل لصالح أصحاب حقوق الملكية ولغير صالح مكتسبي الأجور (١,٠٠٩) . كما أن تناقص هذه الفوائد بنسبة (١%) يترتب عليه تحسن نسبة التوزيع وإعادة التوزيع لصالح متسلمي الأجور ولغير صالح أصحاب حقوق الملكية (١,٠٠٩) .

(٥) أن معامل متغير الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ قيمة سالبة - كما هو متوقع - (-٠.١٨٩) ولكنه غير معنوي . وهذا يعني أن تغير هذه الأجور لا يلعب دوراً ملموساً في التأثير في توزيع وإعادة توزيع الدخل وظيفياً لصالح مكتسبي الأجور على مستوى الاقتصاد المصري ككل . خاصة أن متوسط نسبة الأجور الواردة بالموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى (٦%) خلال فترة الدراسة (١٩).

(٦) أن معامل متغير الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ قيمة سالبة - كما هو متوقع - (-٠.٠٣٤) ولكنه غير معنوي . وهذا يعني أن هذا الدعم ليس له دور ملموس أو جوهري في التأثير في توزيع الدخل وظيفياً لصالح مكتسبي الأجور على مستوى الاقتصاد المصري ككل (٢٠).

إذ تشير الإحصائيات إلى أن ذوي الدخل المرتفع والأغنياء هم الأكثر استفادة من الدعم . وخاصة أن دعم المواد البترولية يستحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الدعم . فقد بلغ نصيب الشريحة الأعلى دخلاً - التي تمثل (٢٠%) من السكان - من متوسط نصيب كافة الأسر من دعم المنتجات البترولية ما يساوي (٦٠%) ، وذلك خلال العام المالي (٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) . فقد بلغ دعم كل من (السلع التموينية ، المنتجات البترولية) : (١٦,٨ ، ٦٦) ، (٣١ ، ٨٢) ، (٢٢ ، ٩٥) مليار جنيهاً في السنوات (٢٠٠٩ / ٢٠١٠) ، (٢٠١٠ / ٢٠١١) ، (٢٠١١ / ٢٠١٢) على التوالي (٢١).

(19) لا تمثل الأجور الواردة بالموازنة العامة للدولة فقط الأجور التي تشارك بها الحكومة في مجمل الأجور على المستوى القومي ، بل هناك وحدات قطاع الأعمال العام والهيئات الاقتصادية التي يتم من خلالها اضطلاع الحكومة - بمعناها الأوسع - بالمساهمة في جزء كبير من الأجور على المستوى القومي .

(20) عندما قام الباحث بإسقاط متغير الدعم من النموذج - لأنه المتغير الأكبر من حيث عد المعنوية عند استخدام اختبار (t) - فإنه لم تحدث تغيرات معنوية لا في معامل التحديد ولا في قيمة المعاملات ولا في مستوى معنوياتها .

(21) وزارة المالية : الموقع الإلكتروني : www.mof.org

(٧) أن معامل متغير النفقات العامة على التعليم والصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ قيمة سالبة - كما هو متوقع - (- ١,١١٠) بمستوى معنوية (١ %) . وهذا يعني أن تغير هذه النفقات بنسبة (١ %) يترتب عليه تغير نسبة التوزيع وإعادة التوزيع لمكتسبي الأجور (١,١١٠) . فزيادة هذه النفقات بنسبة (١ %) يترتب عليه زيادة نسبة التوزيع وإعادة التوزيع للدخل لصالح مكتسبي الأجور بنسبة (١,١١٠) . كما أن تناقص هذه النفقات بنسبة (١ %) يترتب عليه تدهور نسبة التوزيع وإعادة التوزيع لغير صالح متسلمي الأجور و صالح أصحاب حقوق الملكية. وقد يفسر ذلك بأن زيادة هذه النفقات تحسن من فرص الفقراء ومحدودي الدخل في الحصول على عمل .

(٨) أن معامل بيتا قد بلغ (٤٢٨ .) بالنسبة لمتغير نسبة فوائد الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي . أي أن تغير الانحراف المعياري لهذا المتغير بمقدار واحد صحيح يؤدي إلى تغير الانحراف المعياري لمتغير نسبة نصيب حقوق الملكية في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٤٢٨ .) في ذات الاتجاه .

(٩) أن معامل بيتا قد بلغ (- ٥٣٣ .) بالنسبة لمتغير نسبة النفقات العامة على التعليم والصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي . أي أن تغير الانحراف المعياري لهذا المتغير بمقدار واحد صحيح يؤدي إلى تغير الانحراف المعياري لمتغير نسبة نصيب حقوق الملكية في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (٥٣٣ .) في الاتجاه العكسي .

(١٠) أن معامل التحديد الجزئي قد بلغ (٢٧٥ .) بالنسبة لمتغير نسبة فوائد الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي . أي أن هذا المتغير يفسر (٢٧,٥ %) من التباين في متغير نسبة نصيب حقوق الملكية في الناتج المحلي الإجمالي (٢٦).

(١١) أن معامل التحديد الجزئي قد بلغ (٣٦٤ .) بالنسبة لمتغير النفقات العامة على التعليم والصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي . أي أن هذا المتغير يفسر (٣٦,٤ %) من التباين في متغير نسبة النفقات العامة على التعليم والصحة إلى الناتج المحلي الإجمالي (٢٣):

(2٢) معامل التحديد الجزئي للمتغير (Y) وللمتغير (X_1) بفرض استبعاد تأثير المتغيرات الأخرى في النموذج على كل منهما ، يمكن إيجاده من المعادلة الأتية : $(t^2 / t^2 + n - k) : X_1 . X_2 X_3 X_4$ حيث أن (n) هي عدد المفردات ، (k) هي عدد متغيرات النموذج + الحد الثابت .

(23) استخدمت بعض الدراسات هذا النموذج في دراسة أثر بعض المتغيرات الاقتصادية على توزيع وإعادة توزيع الناتج المحلي وعلى معدل نموه ، منها :

- إسراء عادل الحسيني ، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠١٤ .
- د. سامي السيد ، د. فخري الفقي ، د. هناء فؤاد ، تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٧٥) حتى (٢٠١١) ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠١٣ .
- مصطفى أحمد السيد رضوان : الموازنة بين النمو وعدالة التوزيع في صياغة استراتيجيات التنمية - بالتطبيق على الاقتصاد المصري ، مرجع سبق ذكره .

النتائج

بعد إجراء هذه الدراسة توصل الباحث إلى النتائج التالية :

(١) إن الموازنة العامة للدولة في مصر قد لعبت دوراً كبيراً في تهميش نصيب الأجور من الناتج المحلي الإجمالي خاصة منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين وحتى نهاية العام المالي (٢٠١٢ / ٢٠١٣) .

ذلك أن نسبة الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي قد انخفضت من (٧,١٣ %) في عام ١٩٨٩ إلى (٦,٨١ %) في عام ٢٠٠٠ . بيد أنه منذ العام المالي ٢٠٠١ ، فقد أصبحت مخصصات التأمينات الاجتماعية تدمج في بند الأجور الوارد بالموازنة العامة للدولة . ومن ثم فإن الزيادة في هذه النسبة اعتباراً من العام المذكور تكون زيادة غير حقيقية ، ناتجة عن تغير طريقة قيد الأجور والتأمينات الاجتماعية . ولذلك يمكن القول أن هذه النسبة قد انخفضت في نهاية الفترة مقارنة بما كانت عليه في بداية الفترة .

(٢) إن ثمة تراجعاً - خلال فترة الدراسة - في دور النفقات العامة للدولة في مصر - من خلال سياسة الدعم - في إعادة توزيع الدخل لصالح فئات الفقراء ومحدودي الدخل ، ولاسيما أن غالبية هذه الفئات ممن لا يملكون سيارات ولا يملكون مصانعاً ووحدات إنتاجية تستفيد من دعم الطاقة الذي يتحوذ على نسبة كبيرة من إجمالي الدعم .

ذلك أن نسبة الدعم إلى الإيرادات العامة للدولة ، قد أخذت اتجاهاً عاماً نحو الانخفاض خلال الفترة من عام ١٩٨٩ حتى عام ٢٠٠٢ . فقد انخفضت هذه النسبة من (٢٠,٦ %) في عام ١٩٨٩ إلى (٦,٩ %) في عام ١٩٩٥ تم إلى (٦ %) في عام ٢٠٠٢ . إلا أن هذه النسبة قد تضاقت اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى (٢٢,٣ %) ، لتأخذ بعد ذلك اتجاهاً عاماً نحو الزيادة وتبلغ (٤٨,٧ %) في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٣ . بيد أنه اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ قد تم تسعير بنود الدعم ، وخاصة دعم الطاقة ، الوارد بالموازنة العامة للدولة بالأسعار العالمية . وهو ما أدى إلى مضاعفة رقم الدعم الوارد بالموازنة العامة للدولة عدة مرات . ومن ثم يمكن القول أن جزءاً كبيراً من الزيادة في هذه النسبة لا يرجع إلى زيادة حقيقية في الدعم الوارد بالموازنة العامة للدولة بقدر ما يرجع إلى إعادة تسعير الدعم بالأسعار العالمية . فإذا استبعدنا هذه الزيادة الظاهرية في قيمة الدعم ، فإنه

يمكن القول أن قيمة الدعم الوارد بالموازنة العامة للدولة قد أخذ اتجاهًا عاماً نحو التراجع كنسبة من الإيرادات العامة للدولة .

والحقيقية أن نفس منطق التحليل الذي انطبق على تناولنا لنسبة الدعم إلى الإيرادات العامة للدولة خلال فترة الدراسة ، ينطبق أيضاً على نسبة الدعم إلى النفقات العامة للدولة وعلى نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي . فكلتا هاتين النسبتين قد شهدتا تراجعاً عاماً خلال الفترة من العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ حتى العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . لتأخذ كل منهما اتجاهًا عاماً نحو الزيادة اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ حتى العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

فقد انخفضت نسبة الدعم إلى النفقات العامة للدولة من (١٢,٥ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى (٥,٥ %) في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . إلا أن هذه النسبة قد تضاعفت اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى (١٧ %) ، لتأخذ بعد ذلك اتجاهًا عاماً نحو الزيادة وتبلغ (٢٩,٤ %) في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

كما انخفضت ، أيضاً ، نسبة الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي من (٤,٥ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى (١,٧ %) في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠٠٢ . إلا أن هذه النسبة قد تضاعفت اعتباراً من العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ إلى (٥,٤ %) ، لتأخذ بعد ذلك اتجاهًا عاماً نحو الزيادة وتبلغ (٩ %) في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

(٣) إن ثمة نكوصاً في دور الموازنة العامة للدولة في مصر في تحقيق التوازن الاقتصادي والتوازن الاجتماعي من خلال الاستثمارات الحكومية (رأس المال الإنتاجي) . ذلك أن ثمة تغييراً في هيكل الاستثمارات الحكومية نحو مزيد من التركيز على مشروعات البنية التحتية Infer-structure من طرق سريعة وكباري ومطارات وموانئ وشبكات تليفون (رأس المال الاجتماعي) ، وهي مشروعات تخدم في المقام الأول الأثرياء .

فنسبة الاستثمارات الحكومية إلى الناتج المحلي الإجمالي قد أخذت اتجاهًا عاماً نحو الانخفاض التدريجي خلال الفترة محل الدراسة . فقد انخفضت هذه النسبة من (١٠,٧ %) في العام المالي ١٩٨٨ / ١٩٨٩ إلى (٥,٩ %) في العام المالي ١٩٩٥ ثم إلى (٤,٣ %) في العام المالي ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥ ، وإلى (٢,٣ %) في العام المالي ٢٠٠١ / ٢٠١٢ . أي أن هذه النسبة قد هبطت في نهاية الفترة إلى ربع ما كانت عليه - تقريباً - في بداية الفترة .

(٤) إن الموازنة العامة للدولة في مصر - من خلال أداة الدين العام المحلي ، وخاصة أداة أذون الخزانة - قد أصبحت توزع أو تعيد توزيع الدخل لصالح حملة الأصول النقدية والمالية من المقيمين ومن غير المقيمين .

فنصيب القطاع العائلي في مصر من فوائد أذون الخزانة ، قد كان في المتوسط (٠.٥ %) خلال الفترة من (٢٠٠٣ - ٢٠١٢) ، وهو نصيب غاية في الضآلة .

(٥) إن استخدام أداة أذن الخزانة في مصر وإن كان يصلح لإدارة مرحلة مؤقته لوجود فائض أو عجز طارئ في الموازنة العامة أو وجود فائض أو عجز طارئ في السيولة المحلية ، فإنه لا يعد أداة مالية ذات كفاءة في إدارة الدين العام للدولة بعدما تضخم حجم هذا الدين وتخطي حاجز الاثنین تريليون جنيهاً .

حيث أصبحت التكاليف الاقتصادية لهذه الأداة سبباً رئيسياً من أسباب تسارع عجز الموازنة العامة للدولة . ومن ثم أصبحت أداة من أدوات تعميق عدم الاستقرار الاقتصادي وزيادة فجوة الموارد المحلية .

فقد بلغت فوائد الدين العام المحلي ما نسبته (٢٠ %) من الإيرادات العامة للدولة و (١١ %) من النفقات العامة للدولة و (٤ %) من الناتج المحلي الإجمالي ، تقريباً في العام المالي ٢٠١١ / ٢٠١٢ .

(٦) أن معامل متغير نسبة فوائد الدين العام المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ قيمة موجبة - كما هو متوقع - (١,٠٠٩) بمستوى معنوية (٥ %) . وهذا يعني أن تغير هذه الفوائد بنسبة (١ %) يترتب عليه تغير نسبة التوزيع وإعادة التوزيع لأصحاب حقوق الملكية بنسبة (١,٠٠٩) . فزيادة هذه الفوائد بنسبة (١ %) يترتب عليه زيادة نسبة التوزيع وإعادة التوزيع للدخل لصالح أصحاب حقوق الملكية ولغير صالح مكتسبي الأجور (١,٠٠٩) . كما أن تناقص هذه الفوائد بنسبة (١ %) يترتب عليه تحسن نسبة التوزيع وإعادة التوزيع لصالح متسلمي الأجور ولغير صالح أصحاب حقوق الملكية (١,٠٠٩) .

(٧) أن معامل متغير الأجور إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ قيمة سالبة - كما هو متوقع - (-١.١٨٩) ولكنه غير معنوي . وهذا يعني أن تغير هذه الأجور لا يلعب دوراً ملموساً في التأثير في توزيع وإعادة توزيع الدخل وظيفياً لصالح مكتسبي الأجور على مستوى الاقتصاد المصري ككل . خاصة أن

متوسط نسبة الأجور الواردة بالموازنة العامة للدولة إلى الناتج المحلي الإجمالي لا تتعدى (٦%) خلال فترة الدراسة .

(٨) أن معامل متغير الدعم إلى الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ قيمة سالبة - كما هو متوقع - (٠.٣٤) ولكنه غير معنوي . وهذا يعني أن هذا الدعم ليس له دور ملموس أو جوهري في التأثير في توزيع الدخل وظيفياً لصالح مكتسبي الأجور على مستوى الاقتصاد المصري ككل .

التوصيات

(١) الحفاظ على نسبة الأجور الواردة في الموازنة العامة للدولة من الإنخفاض . وخاصة أن الأجور ، وخاصة أجور العاملين في القطاع الحكومي ، تمثل أداة رئيسية من أدوات تحقيق الاستقرار

الاجتماعي ، ولاسيما بعدما أنكرت الحكومة ما عليها من دين عام بلغ ما لا يقل عن (٢٠٠) مليار جنيهاً هي في جزء كبير منها من مستحقات العاملين بالقطاع الحكومي .

(٢) إعادة النظر في فصل سياسة الأجور في القطاع الحكومي عن سياسة الأجور في القطاع العام ، توطئة لتبني سياسة تنوحي تحقيق عدالة توزيع الأجور فيما بين القطاعين الحكومي والعام

(٣) تخفيف الاعتماد على سياسة أذون الخزانة في إدارة الدين العام وفي تمويل العجز المتنامي في الموازنة العامة للدولة ، من خلال زيادة الاعتماد على سندات الخزانة ، وزيادة حجم الضرائب على الدخل العالية من خلال زيادة الحد الأعلى لمعدلات الضريبة التصاعدية .

(٤) ترشيد مخصصات الأجور والمزايا العينية في بعض الوزارات والمصالح والهيئات .

(٥) زيادات الاستثمارات الحكومية في مجالات التعليم والصحة والتدريب ، مع ربط تلقي هذه الخدمات بمستوى دخل المتقدم للحصول عليها ، وبمستوى تفوقه بالنسبة لتلقى التعليم الحكومي .

(٦) فرض ضريبة جديدة تسمى ضريبة الاستغلال على العقارات غير المنتجة ، وخاصة أنه يوجد ما لا يقل عن مليون وحدة سكنية على مستوى الجمهورية غير مستغلة ، بل وألاف من الأقدنة غير المستغلة . ذلك أن هذه الضريبة ستحقق العديد من الأهداف الاقتصادية والمالية والاجتماعية .

قائمة المراجع

(١) د . السيد عبد المولى : المالية العامة ، الجزء الأول ، الأدوات المالية ، دار الفكر العربي ، القاهرة .

- (٢) د . محمود رياض عطية : موجز في المالية العامة ، ١٩٦٩ .
- (٣) د . رفعت المحجوب : المالية العامة ، مكتبة النهضة الحديثة ، القاهرة ، ١٩٨٥ .
- (٤) د . رفعت المحجوب : ثلاث سياسات مالية ، دراسة في تطور السياسة المالية ، مجلة القانون والاقتصاد ، ١٩٦٤ .
- (٥) د . عاطف صدقي ، د . محمد أحمد الرزاز : المالية العامة ، ١٩٨٢ .
- (٦) البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عدد سبتمبر ، ٢٠١٢ .
- (٧) د . محمد عبد الحليم عمر ، الدين العام : المفاهيم - المؤشرات - الآثار بالتطبيق على حالة مصر ، ندوة " إدارة الدين العام " ، ٢٧ / شوال ١٤٢٤ هـ - ٢١ / ديسمبر ٢٠٣٣ م ، مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .
- (٨) البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، عدد سبتمبر ، ٢٠١٣ .
- (٩) بنك باركليز ، التقرير السنوي ، ٢٠١٣ .
- (١٠) بنك المؤسسة العربية المصرفية ، التقرير السنوي ، ٢٠١٣ .
- (١١) د . سمير رضوان ، سياسات الأجور والإصلاح الاقتصادي في مصر ، مركز المعلومات ودعم القرار ، مجلس الوزراء ، القاهرة ، ٢٠١١ .
- (١٢) البنك المركزي المصري ، التقارير السنوية ، أعداد مختلفة .
- (١٣) البنك المركزي المصري ، النشرة الإحصائية الشهرية ، أعداد مختلفة .
- (١٤) د . إبراهيم العيسوي ، الاقتصاد المصري في ثلاثين عاماً ، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة ، ٢٠٠٧ .
- (١٥) مصطفى أحمد السيد رضوان : المواءمة بين النمو وعدالة التوزيع في صياغة استراتيجيات التنمية - بالتطبيق على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه مقدمة لكلية التجارة - جامعة المنصورة ، جدول رقم (٢ - ١٤) ، ص ١٢٠ .
- (١٦) البنك المركزي المصري ، المجلة الاقتصادية ، أعداد مختلفة .
- (١٧) وزارة المالية ، الحساب الختامي ، سنوات مختلفة .

(١٨) د. رمزي زكي : الصراع الفكري والاجتماعي حول عجز الموازنة العامة في العالم الثالث ، دار سينا للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

(١٩) الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء .

(٢٠) وزارة المالية : الموقع الالكتروني : www.mof.eg.org .

(٢١) إسماء عادل الحسيني ، العلاقة بين مكونات السياسة المالية والنمو الاقتصادي ، دراسة تطبيقية على الاقتصاد المصري ، رسالة دكتوراه ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠١٤ .

(٢٢) د. سامي السيد ، د. فخري الفقي ، د. هناء فؤاد ، تطور مؤشرات الاقتصاد الكلي معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترة من (١٩٧٥) حتى (٢٠١١) ، مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، القاهرة ، ٢٠١٣ .

G. S . Maddala , Introduction to Econometric , JOHN WILEY& SONS.LTD Third Edition , Baffins Lane , Chichester , West Sussex PO19 1UD , England , 2001.

